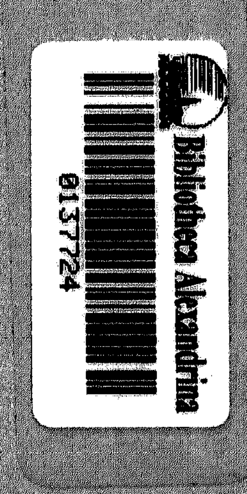
باقر ابراهيم

العراق

جديد الحركة وتجديد الطلائع





العــراق

جديد الحركة وتجديد الطلائع



باقر ابراهيم

العــراق

جديد الحركة وتجديد الطلائع

العراق /جديد الحركة وتجديد الطلائع
باقر ابراهيم
الطبعة الأولى ١٩٩٦

توزيع دار الكنوز الأدبية
ص.ب: ١١/٧٢٢٦ بيروت ـ لبنان
هاتف: ٦٥٣٥١٤

مقدمة

العراق.. جديد الحركة وتجديد الطلائع. هذا هو العنوان الذي اخترته للتعبير عن الاتجاه العام الذي تنحو نحوه مجموعة المقالات والبحوث التي ضمها كتابي..

فالمعالجات التي احتوتها المقالات تخص العراق، ولكنها لاتحصر نفسها بالخصوصية العراقية. فهي على اتصال وثيق، ومفتوحة على أهداف علاج الهم الذي تتألم منه الأمة العربية على طول ساحتها. وبصورة أعم على ساحة العالم الثالث أيضاً.

ونحن إذ نعبّر عن ذاتنا، كأصحاب قضية في الاتجاه العراقي اليساري الماركسي، انفتحنا، وتلاحمنا مع القضية الوطنية العراقية باتجاهاتها المختلفة التي تصر على مواصلة المقاومة وتصدّر النضال.

وعلى أنقاض الماضي، من هياكل ومؤسسات النضال والمقاومة التي تداعت، أوهي في طريقها للتداعي، فإن شق طريقنا الجديد

لإنعاش الحركة الوطنية العراقية، وتيارها الجديد الصاعد، تتلازم بصورة محكمة مع السعي لإعادة الحيوية وروح التجديد للطلائع التي تهدمت، أو تضعضعت تحت ثقل المأساة وحدّة الانحراف وفداحة الخطيئة والتخلف.

تكوّن المعالجات التي يتضمنها هذا الكتاب، مواضيع كتبت في الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ حتى يومنا.

وقد رتبت، بشكل عام، حسب تواريخ كتابتها.

إنها الفترة التي كانت امتحاناً صعباً، وفريداً من نوعه، للحركة الوطنية العراقية، بكل فصائلها، دون استثناء.

فقد استهدف امتحان الزمن هذا، مدى جدية وقدرة كل الفصائل الوطنية العراقية على الصمود والمواصلة، أم على الانهيار أو التخاذل، أمام الهجوم المعادي الشرس الذي تصدرت جبهته، امبريالية الولايات المتحدة الأمريكية، ضد شعب العراق، وضد أسس مكوّناته تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً.

* * *

ماهي سمات هذا التيار الوطني الصاعد في العراق؟

ـ الحرص على استقلالية القرار الوطني العراقي، بعيداً عن التدخلات الأجنبية، وخاصة ضغوط وتدخلات أعداء العراق.

ـ النضال الثابت ضد القمع الحكومي، والنهج

اللاديمقراطي، والمطالبة بالديمقراطية للشعب، ورفض المساومات والمتاجرات بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، سواءاً من داخل الوطن، أم في التعامل مع القوى الخارجية.

ـ ميل عناصر وأطراف اتجاهنا الوطني، بأغلبها، نحو البحث عن أية فرص ممكنة لإنهاء المجزرة الدموية الداخلية، ولوقف نزيف الدم بالطرق السلمية، وبحلول تتسم بالمعقولية، وبالمسؤولية الوطنية والإنسانية.

تلك كانت أبرز سمات تيارنا الذي عبّر عن جديته وشعوره العالي بالمسؤولية، خاصةً في الظروف المأساوية والمخاطر التي حاقت بالعراق وشعبه، في هذه الفترة العصيبة.

* * *

وتبين المعالجات المدوّنة في الكتاب، مواقف فصائل الحركة الوطنية ودواعي التخاذل التي ظهرت لدى بعض قياداتها التاريخية، مقابل حوافز المقاومة والصمود فيها.

كما توضح اجتهاد الكاتب، في السعي لتبني طريق النضال المقبل.

ومما ساعده على ذلك، كونه لايعبر عن فكره، كفرد منعزل، رغم عدم ارتباطه بحزب أو تنظيم، بل بارتباطه الوثيق بالتيار الماركسي اليساري الذي حافظ على وجهته النضالية الوطنية، بروح التغيير والتجديد، وصار جزءاً فعالاً وحيوياً في التيار الجديد الصاعد للحركة الوطنية العراقية، الذي اتسم بهذه السمات النضالية التي نذكرها.

ورغم أن معالجات الكتاب، قد كتبت في فترة طويلة نسبياً،

ونشر أغلبها في الصحافة، إلا أن هناك جامع يجمعها، وهي أنها كلها تصب في اتجاه إيضاح أبعاد وأهداف التيار الجديد الصاعد في الحركة الوطنية.

رغم الوضوح في الاتجاه، وفي مهمات النضال، في هذه المعالجات، فهي بعيدة عن التصور بأنها تلبي الحاجة الضرورية لمهمات التجميع والاتحاد بين عناصر وأطراف ومحاور هذا الاتجاه.

إنها نداء ودعوة للتجميع والأمل بالنهوض المجدد والمقاومة، بعد الكبوة المعنوية التي أصابت الحركة الوطنية، وخاصة بعض فصائلها الطليعية، في هذا المنعطف التاريخي الخطير، الذي مرت به.

لقد بذل الكاتب جهداً واضحاً للتعبير عن آرائه بالأسلوب الذي يسهل له عبور صوته إلى داخل الوطن، وإلى مناضليه من كل الاتجاهات المخلصة.

وليس عسيراً علينا أن نرى وأن نسمع الآراء التي لاتثق بأي نضال أو مقاومة. ولدعوات الانعزال والانزواء واللاأبالية تجاه المخاطر المحدقة بشعبنا ووطننا وبالتالي بالأمة العربية كلها..

ولكننا نثق بقدرة جيل المستقبل على المواصلة والمقاومة. ونحن ندعمهم.

وإليهم بالأساس نوجه الخطاب والنداء.

نيسان (ابريل)- ١٩٩٦

باقر إبراهيم.

في الحركة الوطنية العراقية.. نواة صلبة

صار من المعروف، أن كثرة من "القيادات التاريخية"، في الحركة الوطنية العراقية، قد اتخذت، إما مواقف الانجراف وراء تأييد العدوان الامبريالي الرجعي على العراق، في كانون الثاني (يناير)/١٩٩١، وتبريره، أو مواقف الغموض والتعثر إزاءه.

لكن أوساطاً يعتد بها، من الشخصيات والمحاور والأطراف الوطنية، إضافة إلى الأكثرية الساحقة من قواعد تلك القيادات، كوّنت تياراً نامياً، واتخذت مواقف واضحة، انطلاقاً من صدق وطنيتها، واحتفاظها بالنضال الثابت من أجل الديمقراطية وضد القمع.

يوضح الكتاب الذي حمل عنوان: "الملف الوطني، حول العدوان الامبريالي على وطننا وشعبنا العراقي العظيم"، الصادر في أوخر شباط (فبراير)/١٩٩١، مواقف هذا التيار النامي الذي نتحدث عنه.

كتب باقر إبراهيم مقدمة الكتاب المذكور، نيابة عن (هيئة تحرير الملف الوطني)، وفيما يلي نقدم للقراء ماجاء في هذه المقدمة مع ملاحظة أن هيئة التحرير قد أضافت أسماء بعض الشخصيات ومن

بينها اسم الكاتب:

* * *

يعبر الملف الوطني الذي نضعه الآن بين أيدي القراء، عن اتجاه وطني واسع يتمثل في شخصيات مستقلة، إلى جانب بعض الأطراف المنظمة في أحزاب، أو تنظيمات سياسية.

من المعروف أن الشخصيات والأطراف التي يتناول هذا الملف، مواقفها، لها وجهات نظر وقناعات فكرية، أو سياسية متباينة، وفي ذلك مظهر الصحة والعافية في الحركة الوطنية.

ولكننا نعتقد بأن مايجمعها، ومايمكن أن يوحدها، هو الانطلاق من مصلحة الوطن العليا، والتمسك بثوابت النضال الوطني، وباستقلال العراق وحريته ووحدته وطناً وشعباً، ومن أجل إعادة بنائه وتقدمه، والنضال ضد العسف والقمع والتمييز، ومن أجل الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان.

ولاشك في أن هذا الاتجاه الذي تبلور وشق طريقه المتميز في الحركة الوطنية العراقية، مطالب بالبحث عن المزيد من فرص وإمكانات اللقاء والتنسيق فيما بين أطرافه الموزعة بين الوطن، وفي بلدان مختلفة ومتباعدة، عن طريق التغلب على الصعوبات التي تقف أمام وحدة الاتجاه والعمل.

وإضافة إلى الشخصيات والجهات التي تناول الملف مواقفها، ووجهات نظرها، فلابد من الإشارة إلى أن هذا الاتجاه في الحركة

الوطنية، قد عبرت عنه بعض الصحف والنشرات العراقية، كمجلة "الغد" الصادرة في لندن. و"النشرة" في الجزائر و"نداء الجماهير" في الدانمارك و"الملف العراقي" التي يصدرها مركز دراسات العراق في لندن، ونشرات أخرى.

ونشطت مجموعة من المناضلين الوطنيين في جيكوسلوفاكيا، في فترة الحرب العدوانية، ونشرت "ملف وثائقي عن حرب الخليج"، عني بإظهار الحقائق عن مقدمات وأبعاد العدوان على العراق.

وجدير بالتنويه والاعتزاز مواقف شخصيات وطنية عراقية، لم ترد الإشارة إلى كتابات البعض منها، ونشير بخاصة إلى مواقف الدكتور خير الدين حسيب ومظفر النواب وباقر إبراهيم وهادي العلوي والدكتور كمال مجيد وإبراهيم علاوي، وضياء العزاوي وكاظم السماوي وجواد الأسدي، وكثير غيرهم.

واستقبلت بالاهتمام الرسالة المفتوحة التي وجهها النقابي المعروف آرا خاجادور، في أواسط١٩٩٢، وأدان فيها: "طلب العون من واشنطن سراً وعلانية"، و"التفريط بالسياسة الوطنية."...

ويوم وضع مصير حركتنا الوطنية، في مهب رياح عاتية، وفي أجواء العزل والحصار حول مواقف الاتجاه الوطني المعارض، في أجهزة الإعلام المؤثرة والواسعة الانتشار، فإن الكثير من الصحف العربية، فتحت صفحاتها، دفاعاًعن شعبنا ووطننا.

إننا نحيي باعتزاز وتقدير كبيرين، مواقف "الهدف"

و"الحرية" و"القدس العربي" و"الطليعة" المقدسية، و"العرب" وجريدة "الشعب" الجزائرية و"الأهالي" المصرية، وكثير من الصحف في الأردن واليمن وأقطار عربية أخرى، التي صارت مادتها عن العراق، غذاءاً سياسياً وفكرياً هاماً لمناضلي العراق الوطنيين في الخارج.

ويشعر الوطنيون العراقيون، باعتزاز وامتنان، للمواقف القومية المشرفة، التي وقفها عدد كبير من الساسة والكتاب ورجال الفكر والأدب، من سورية ولبنان وفلسطين ومصر وبلدان عربية كثيرة، ممن أعربوا في نداءاتهم، عن مواقف التضامن مع العراق، أيام العدوان على شعبه.

وفي مواقف هذه الرموز والشخصيات، وكثير غيرها، أحسسنا بحيوية الضمير الإنساني والتقدمي، والوحدوي الحقيقي في شعبنا العربي.

* * *

يتطلب النهوض لاجتياز حالة التداعي الراهنة، على المستوى القومي، البحث عن كافة السبل الإيجابية لتطبيع العلاقات بين الدول العربية، ووضع حد للتأليب ضد بعضها، أو الاستجارة بالأجنبي.

ويستهدف النهوض المطلوب، على المستويين العربي والإسلامي، إعادة التجمع والتضامن أمام المخاطر المحدقة بشعوبنا

وبلداننا، فهذه مسؤولية الجميع، شعوباً وأحزاباً وحكومات ومنظمات اجتماعية.

ومن مصلحة كل الشعب، أن يستعيد العراق مكانته الإيجابية، في النضال القومي العربي، وخاصة في دعم النضال العادل والباسل، للشعب الفلسطيني، من أجل تحرير واستقلال وطنه.

إن معالجة الانقسام الحاد، والتفكك، في الصف العربي، وبلوغ الأشكال الضرورية، والممكنة الآن، من التضامن الشامل، سيعزز إسهام العرب، في النضال من أجل نظام عالمي جديد حقاً. بمعنى أنه سلمي وعادل ومتساوٍ لجميع الشعوب والمجموعات الدولية.

* * *

إن صيغة الحكم الذاتي للشعب الكردي في العراق، كانت هدف النضال المعترف به دستوريا، وموضع الإجماع في الحركة الكردية، والحركة الوطنية العراقية كلها. وقد تحققت بالنضال المشترك لكل الشعب العراقي.

وإن أية صيغة أخرى، لتحقيق الحقوق القومية للأكراد والأقليات القومية، يمكن وينبغي أن تناقش شعبياً، وتقرر في أجواء السلم والديمقراطية، والاعتراف المتبادل بحقوق ومصالح العرب والأكراد والأقليات القومية، بعيداً عن تدخلات وضغوط القوى الخارجية، التي تهمها مصالحها وأطماعها أولاً وليس مصالح شعبنا.

* * *

انقلب عالم الأمس انقلاباً هائلاً، ويتغير عالم اليوم باستمرار. ولايمكن للمناضلين الوطنيين، العراقيين والعرب، أن لايأخذوا بعين الاعتبار، الحقائق الجديدة في الوضع العالمي والإقليمي العربي.

وتواجه حركتنا الوطنية العراقية، وأحزابها ومنظماتها جميعاً، مهمات التجديد والحيوية.

وقد حرصنا، وسنظل نحرص على تمييز مواقفنا، في الدفاع عن ثوابت نضالنا الوطني والقومي والإنساني.

وعلى أساس هذه المنطلقات، وغيرها، ندعو إلى حوار ديمقراطي، موضوعي، وشامل، ومتواصل، مع من يختلفون وإيانا.

وهذه الدعوة موجهة لجميع الأحزاب والمنظمات القومية العربية والكردية والإسلامية والديمقراطية، وإلى الأطراف التي اختلفت داخل كل حزب، وكذلك للجمهرة الغفيرة من المناضلين المستقلين، من مختلف الاتجاهات، والتي ينبغي احترام رأيها وإرادتها.

إن هدف الحوار، هو البحث عن الحقائق التي تسهم في وضع قضيتنا الوطنية على طريق السلامة والصواب، ولكي يجد كل المخلصين للوطن، سبيلهم للقاء والاتحاد بدلاً من الانعزال والجفاء، والتشتت، الذي يجردنا جميعاً من عناصر القوة ويزيدنا ضعفاً على ضعف.

* * *

إن شروط وقرارات الولايات المتحدة، وحلفائها في الغرب الاستعماري، المتعلقة بالعراق، والتي تمر أحياناً، بإيعازات منها، عبر الهيئات الدولية، تتجدد وتتطور باستمرار ودون حدود.

وغدا واضحاً أن هذه الشروط، تستهدف المس باستقلال العراق واستنزاف طاقاته الاقتصادية والدفاعية وتفكيكه وجعله في حالة تبعية لها.

وبالإضافة إلى خطة تجويع الشعب العراقي، لم تتحرج هذه القوى الإمبريالية والرجعية المهيمنة، من تكرار التدخل العسكري، كما فعلت في سلسلة غاراتها العدوانية في كانون الثاني (يناير)/١٩٩٣.

ونحن نهيب بجميع الوطنيين العراقيين، أن يتحدوا ليرفعوا صوت الاحتجاج على هذه السياسة العدوانية والمطالبة لوقفها، ومناشدة الرأي العام العربي والإسلامي، والضمير الإنساني العالمي، بالتصدي لهذه الوحشية، التي تتلبس لبوس الحرص على السلام والشرعية الدولية وعلى حقوق الإنسان.

لجنة الدفاع عن الشعب العراقي في الاتحاد السوفييتي

بحضور عدد كبير من مراسلي الصحف السوفييتية والعربية، عقد في موسكو ندوة سياسية على شكل طاولة مستديرة ضمت عدداً من الشخصيات السياسية والعسكرية والاجتماعية السوفييتية، وبعض الشخصيات الفلسطينية من بينها السفير الفلسطيني. وتحدث في الندوة كل من السفير الفلسطيني في موسكو والبروفيسور كرالوف الأستاذ بالمعهد العسكري التابع لوزارة الدفاع السوفييتية. والسيد فالودين المحرر السياسي لصحيفة روسيا السوفييتية وباقر إبراهيم.

وأجمع المتحدثون على ضرورة دعم ومساندة العراق. وفضح النوايا والأهداف الأميركية الحقيقية الرامية إلى تدمير العراق والسيطرة على المنطقة العربية ومقدراتها وثرواتها.

وفي نهاية الندوة شكلت لجنة للدفاع عن الشعب العراقي برئاسة البروفيسور كرالوف، الذي نوه في كلمة ألقاها إلى أن "هذه اللجنة تضم عدداً من المبادرين وسيدخلها برلمانيون إضافة إلى عدد من المحاربين في أفغانستان."

وأشار كرالوف إلى أنه تم تشكيل صندوق لدعم العراق برئاسة الأكاديمي فيليخاف ومشاركة أعضاء من الكنيسة الروسية ورجال الدين من اليابان والولايات المتحدة وأكد من جهة أخرى أن مايجري الآن في الخليج هو مظهر من مظاهر العداء للسامية.. وشدد على أنه "يجب استخدام هذا المصطلح دون خوف. حيث كان هذا المصطلح يطبق على اليهود. ولكن الحقيقة أن ١٠٪ فقط من اليهود يتكلمون السامية. ودعا في ختام كلمته إلى الوقوف إلى جانب العراق الذي يدافع عن حقوقه ذات السيادة ويدعو إلى حل التناقضات القائمة في المنطقة حلاً نهائياً.

نشر في مجلة "الهدف" ٣/ ٣/ ١٩٩١

دفاعاً عن الوطن.. عن قضية السلم

مداخلة باقر إبراهيم، في الندوة التي عقدتها (لجنة الدفاع عن الشعب العراقي) في موسكو ١٩/شباط (فبراير)/١٩٩١، قاعة القدس (الممثلية الثقافية الفلسطينية):

إن الأزمة في الخليج، كانت لها مقدماتها قبل دخول العراق إلى الكويت، والإعلان عن ضمه له، فقد سبقت ذلك النوايا المعلنة بضرب قوى العراق المسلحة التي استطاع امتلاكها. وكذلك ضرب قاعدته الاقتصادية التي طورها خلال العقد الاخير من السنوات بخاصة. وكانت نية اسرائيل، مدعمة من الولايات المتحدة الامريكية، بضرب هذه القاعدة واضحة لا شك فيها. وقد سبقها العدوان الفعلي بقصف المفاعل النووى العراقي المقام للاغراض السلمية، في حزيران ١٩٨١.

وقد اتضحت معالم الازمة الجديدة ومخاطرها حينما اعلن العراق، في ربيع العام الماضي استعداده للرد على اسرائيل، ان هي

بادرت لتجديد العدوان عليه.

ومن المعروف ايضا، ان الازمة، سبقها بشهور، انتهاج سياسة "الاغراق النفطية" والتعمد في تدني اسعار النفط ومضايقة العراق، وبلدان الاوبك الاخرى غير الخليجية.

وكل ذلك يقع ضمن الهدف الاكبر للولايات المتحدة الاميركية، وهو تأمين هيمنتها على منابع النفط في المنطقة، وتأكيد تحولها الى الشرطي العالمي، المطلق السيادة. وهذا ماترفضه كل الشعوب الحرة، ومن بينها شعبنا العراقي. ولابد لنا ان نلاحظ ان ازمة الخليج الاخيرة، تفاعلت عناصرها، مع ظروف الاحباط في النطاق العالمي والتراجعات المؤسفة في صف قوى السلام والحرية والتقدم.

وكل ذلك شجع الاوساط الاكثر عدوانية في اسرائيل الامعان في تكريس احتلال فلسطين والاراضي العربية والسورية واللبنانية، والاستيطان في الاراضي المحتلة، والتوسع على حساب المطامح الوطنية للشعب العربي.

وبالطبع لابد لنا الا ان نعرب عن الامل بان تكون تلك التراجعات، في صف قوى السلام والحرية والتقدم تراجعات مؤقتة، بفضل وعي الشعوب وقواها الطليعية، وبفضل التجربة المرة المعاصرة.

فالدفاع عن مصالح كل شعب من شعوب العالم يرتبط بالدفاع عن قيم الحرية والتقدم والسلام العالمي وان هذه القيم لا يمكن ان تتجزأ.

نحن نكن للاتحاد السوفييتي، مشاعر الصداقة والاحترام. ونتمنى له ان يجتاز صعوباته بسلامة، وبأسرع ما يمكن.

ومن منطلق الصداقة مع الاتحاد السوفيتي، والحرص على صيانة مصالحه، نطمح ان يقف بقوة الى جانب شعبنا العراقي لوقف العدوان الامريكي ـ الاطلسي عليه والى جانب النضال العادل للشعوب العربية، وفي مقدمتها شعب فلسطين، في استعادة وطنه المستباح. وقد كشفت الاحداث، ان تستر الولايات المتحدة الامريكية، وحلفائها، بغطاء الشرعية الدولية، وقرارات بمجلس الامن، هو ستار زائف، عرته اغلبية شعوب العالم في احتجاجات الشوارع وفي البرلمانات والاضرابات وصرخات الاستنكار للحرب، وخاصة من قبل الشعب الامريكي والبلدان المشاركة في التحالف. ان كثرة من الدول التي وافقت على تلك القرارات الدولية، او اعلنت التزامها بها، اخذت تعلن، اكثر فاكثر، ادانتها الخروج عن اهداف تلك القرارات، بعد المباشرة بتدمير العراق، الذى هو الهدف الحقيقي للمعتدين، وليس الدفاع عن السعودية او اخراج العراق من الكويت.

وقد قوبلت مبادرة القيادة العراقية، واعلانها، يوم الخامس عشر من شباط الجارى عن الاستعداد للتعاون لتطبيق قرار مجلس الامن رقم (٦٦٠) بما في ذلك الانسحاب، قوبلت هذه المبادرة السلمية بالرد السلبي المتسرع من الولايات المتحدة وكثرة من حلفائها، مما يؤكد كدليل اضافي ، رغبتهم الاصرار على مواصلة الخيار العسكرى، ورفض الحلول السلمية، لتحقيق مآربهم التي اشرت اليها.

وقد رافق اعلان هذه المبادرة العراقية، التي رحبت بها، الشعوب والدول والمنظمات المحبة للسلم، تصعيد دول التحالف، العمليات الانتقامية الموجهة ضد الشعب العراقي وقتل المدنيين وتدمير المعالم المدنية، بقسوة لا تمت الى اصول وقوانين الحروب باية صلة.

والواجب الملح، يتطلب الدعوة والنضال لوقف الحرب فوراً، والبحث عن الحلول والتسويات السلمية لمشاكل دول الخليج والشرق الاوسط بمجتمعة، ومن اجل وضع ضوابط عادلة باشراف الامم المتحدة، لضمان الامن والسلم في منطقة الخليج والشرق الاوسط، لفترة ما بعد الحرب.

نحن مناضلون ثابتون من اجل حرية وسلامة وطننا و مناضلون ثابتون من اجل العدالة والسلم في المنطقة والعالم. ومن الواضح ان قوى التحالف المعادى للعراق، اخذت تخاطب القوى والجهات الوطنية العراقية، وخاصة العاملة خارج الوطن.

اننا رداً على هذه المخاطبة المنافقة، نجيبهم بأننا مناضلون ثابتون من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان، ومن اجل الحقوق القومية للشعب الكردى. ونؤمن بحق الشعب الكويتي الشقيق في تقرير مصيره بحرية تامة.

ومن ابسط واجباتنا، ان نفضح ونرفض متاجرة قوى التحالف المعادى بتلك الاهداف. فالنضال من اجلها، بوصفها اهداف حقة وعادلة، لا يمكن ان يجمعه جامع، او ان تنتظمه

جبهة، مباشرة او ضمنية، مع اعداء شعبنا العراقي، والشعب العربي كله، اعداء السلم والديمقراطية.

انني اتقدم بالشكر الجزيل لمنظمي هذه الندوة لاتاحتهم الفرصة لي، للتعبير عن ارائي.

ولتتضافر سواعد وعقول وقلوب جميع العراقيين، على اختلاف مواقعهم واتجاهاتهم السياسية، دفاعاً عن الوطن، ومن اجل صيانته وتقدمه، ودفاعاً عن قضية السلم النبيلة.

ولنا في تعاضد اخواننا من ابناء الشعب العربي وشعوب العالم الحرة، خير عون ونصير.

مناضلون ثابتون.. نرفض المتاجرة بنضالنا

تحت هذا العنوان، نشرت جريدة "الشعب" الجزائرية، للمؤلف، مقالة، تحولت فيما بعد إلى نداء وقعه (١٧) من الشخصيات الوطنية المعروفة، بتاريخ ٢١ أيار (مايو)/١٩٩١ .

كما كتب المؤلف، لجريدة "الشعب" في مقدمة نشر هذا البيان مايلي:

"أحيي جريدتكم المناضلة، وهذه التحية والشعور بالاعتزاز، تتجاوز المجاملة المعتادة. وذلك بسبب تعبيرها الموضوعي والمبدئي، في التحليلات والاتجاه، وفي المشاعر القومية، عن صميم مشاكل نضالنا الوطني في العراق.. عن بطولة العراق ومأساته.

كل ذلك يحدث في الجزائر الشقيقة المناضلة. وفي وقت تعذر على البعض من أصحاب القضية، الذين يتحدثون باسم الحركة

الوطنية العراقية، خارج الوطن، تلمس هذا الاتجاه الصائب والعادل الذي عبرت عنه جريدتكم. وفي ذلك مدعاة للاعتزاز والأسف في آن واحد. لكن الأسف سيتضاءل، بينما ينمو الاعتزاز ويكبر.

وسأكون شاكراً لو نجد استمرار الفرصة في التعبير عن آرائنا، على صفحات جريدتكم، خاصة مايتعلق بالموقف الراهن والمهمات الملحة التي تواجه الوطنيين العراقيين، وتجدونها في نص البيان أدناه:

نحن الموقعون أدناه، من الوطنيين العراقيين المنتمين لاتجاهات سياسية واجتماعية مختلفة، من ديمقراطيين ويساريين وشيوعيين، والمعبرين عن طموحات وإرادة أوساط عديدة وواسعة من العراقيين، قد اتفق الرأي بيننا على إصدار البيان التالي:

المهمات الملحة أمام الوطنيين العراقيين

إن أزمة الخليج والحرب العدوانية على وطننا العراق، قد انتهت إلى أوضاع جديدة تماماً، في الميادين الوطنية والعربية والعالمية، تتطلب كلها التحليل واستخلاص الاستنتاجات الضرورية لفصائل ومناضلي الحركة الوطنية العراقية، وكل الفصائل التحررية العربية، عن طريق الحوار الديمقراطي الواسع والرحب. وهذه من المهمات التي ستواجه الجميع.

إننا نرى ضرورة التركيز الآن على الأمور الملحة، فقد انتهت أزمة الخليج والحرب العدوانية على العراق إلى:

احتلال جزء هام من الوطن العراقي، وتعريض استقلاله للخطر وتهديد وحدته بهدف التدخل بشؤونه الداخلية وفرض الشروط المجحفة والمهينة على الجيش والشعب، وبهدف وضع البلاد في حالة مزرية من التبعية، وبهدف إسقاط النظام وفرض نظام آخر ترتضيه ويستجيب لاستراتيجيتها.

وفي ظروف الاحتلال الإمبريالي لجزء عزيز من أرض الوطن ومحاصرته وتجويع الشعب ومواصلة العدوان عليه، فإن أية حالة من التنسيق والتعاون مع العدو، بأية ذريعة جاءت، هي حالة خطرة ومدانة مسبقاً.

وعلى النقيض من ذلك، فإننا نرى الواجب الوطني يستلزم منا ومن الجميع:

** تركيز النضال على ضرورة إنهاء الحرب بسرعة بعد أن زالت كل المبررات التي تشبث بها المعتدون لشنها على العراق أو لإطالتها.

** سحب الجيوش الغازية كافة من الأراضي العراقية وإحترام حدوده ومياهه وسمائه.

** النضال من أجل صيانة وحدة العراق، أرضاً وشعباً، والعمل على تمتين جبهته الداخلية بصفوف متراصة أمام الأعداء.

** النضال من أجل رفع الحظر الاقتصادي عن العراق.

** تضافر كل الوطنيين وأبناء الشعب في مهمة إعادة بناء وطنهم المدمر.

ولايمكن لهذه المهمات أن تأخذ أبعادها كاملـة، كمـا نـرى، إلا إذا مااقترنت بالنضال من أجل القضية المركزية في مشـرقنا العربـي وفي العالم العربي، التي هي القضيـة الفلسـطينية. إننـا نناضل وندعـو جميع الوطنيين إلى النضال مـن أجـل الإقـرار الصريـح بحـق الشـعب الفلسطيني بأرضه وبتقرير مصيره عليها، ومن أجل الالتزام الكـامل بالشرعية الدولية دونما إنقاص لها ولامساومة عليهـا، وعلـى أسـاس تطبيق مبدأ المعيار الواحد بشكل خاص.

إن النضال مـن أجـل هـذه المهمـات الوطنيـة والعربيـة الملحـة، لايمكن وضعه في تعارض مـع النضـال مـن أجـل الديمقراطيـة في العراق، بل هو سيسهل على الوطنيين تحقيق التفاف جماهيري واسع في النضال من أجل الديمقراطية، بما في ذلك، تحقيق الحقوق القوميـة للشعب الكردي، واحترام حقوق الإنسان وغـير ذلـك مـن مهمـات متصلة بهذا الهدف.

* * *

نحن مناضلون ثابتون من أجل حرية وسلامة وطننا، ومناضلون ثابتون من أجل العدالة والسلم في المنطقة والعالم ومـن أجـل حقـوق الإنسان والشعوب.

ومـن الواضـح أن قـوى التحـالف المعـادي للعـراق، أخـذت تخـاطب القـوى والجهـات الوطنيـة العراقيـة وخاصـة العاملـة خـارج الوطن.

إننا رداً على هـذه المخاطبـة المنافقـة، نجيبهـم بأننـا مناضلون ثابتون مـن أجـل الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان ومـن أجـل الحقـوق القومية للشعب الكردي، ومن أجل حق الشعب العربي الفلسطيني بتقرير مصيره، وإننـا نؤمـن بحـق الشـعب الكويـتي العربـي الشـقيق بتقرير مصيره بحرية تامة.

إن مـن أبسـط واجباتنـا أن نفضـح ونرفـض متـاجرة قـوى التحـالف المعـادي لتلـك الأهـداف، فالنضـال مـن أجلهـا، بوصفهـا أهدافاً حقـة وعادلـة، لايمكـن أن يجمعـه جـامع أو تنتظمـه جبهـة، مباشرة أو غير مباشرة، مع أعداء شعبنا العراقي، والشـعب العربـي كله، أعداء السلم والديمقراطية.

لتتضافر سـواعد وعقـول وقلـوب جميـع العراقيـين، علـى اختلاف مواقفهم واتجاهاتهم السياسية دفاعاً عن الوطن، ومن أجـل صيانته وتقدمه، ودفاعاً عن قضية السلم النبيلة.

ولنا في تعاضد إخواننا من أبناء الشـعب العربـي وشـعوب العـالم الحرة خير عون ونصير.

٩/ ٤ / ١٩٩١

عن الموقعين:

باقر إبراهيم
الدكتورة أمل معروف
الدكتور قصي طبرة
الدكتور صاحب الأطرقجي
الدكتور ماجد عبد الرضا
الدكتور شوان أحمد زينل
الدكتور عبد الرحمن كاظم
الدكتور خليل الجزائري
سعد جهاد/ فنان
عدنان عباس
المحامي سالم المندلاوي
الدكتور جلال الزبيدي
فلاح حسن/ معماري
أحمد كريم
الدكتور خالد السلام
الدكتور غازي الشمري
الدكتور كاظم العبودي

ندوة علمية حول "الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر"(*)

نظمت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني العام الثالث للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ندوة علمية (سيمنار)، يومي ٢٣ و٢٤/٤ الجاري، في قاعة اتحاد الكتاب العرب بدمشق. تحت عنوان "حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر"، وهو عنوان الوثيقة النظرية المقدمة إلى المؤتمر الوطني العام الثالث للجبهة، والمفترض انعقاده خلال الأشهر القادمة.

وتناولت الندوة الأولى، صباح يوم ٤/٢٣، بالتقييم والتشريح الفصل الأول للوثيقة حول "تجربة الاتحاد السوفييتي". ورأس الجلسة الدكتور علي عقلة عرسان، رئيس اتحاد الكتاب العرب في سورية وقدم مداخلات معدة فيها كل من الباحث الفلسطيني حسن عبد

(*) ـ مجلة "الحرية" في ١٩٩٤/٥/١

العالي، والمفكر المصري أديب ديمتري والكاتب الفلسطيني الدكتور ماهر الشريف. وقدم مداخلات وتعقيبات على المداخلات وعلى هذا الفصل في الوثيقة كل من الدكتور قدري جميل، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري، والدكتور ماهر الطاهر، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والأستاذ الجامعي في الاقتصاد الدكتور عارف دليلة، والدكتور عمار بكداش، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري، والمفكر التقدمي جاد الكريم الجباعي، والروائي والكاتب العربي الدكتور عبد الرحمن منيف، والدكتور نبيه ارشيدات، والدكتور رزق الله هيلان، والرفيق صابر محي الدين، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والرفيق داود تلحمي، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وكانت الندوة الثانية، صباح يوم ٤/٢٤، حول "الرأسمالية المعاصرة في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي"، وترأس الجلسة فيها الدكتور صادق جلال العظم، رئيس قسم الفلسفة في جامعة دمشق والكاتب التقدمي المعروف. وشارك بمداخلات مكتوبة كل من الكاتب التقدمي السوري محمد الجندي، والدكتور ماهر الطاهر، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤول الدائرة الثقافية فيها، والمحامي والشخصية التقدمية المصرية المعروفة أحمد نبيل الهلالي (الذي لم يتمكن من الحضور شخصياً لأسباب قاهرة، وقرأت مداخلته نيابة

عنه). وكان من أبرز المداخلين والمعقبين الأستاذ الجامعي الدكتور عارف دليلة، والاقتصادي الدكتور رزق الله هيلان والاقتصادي الدكتور نبيل مرزوق، والدكتور عمار بكداش، والدكتور صادق جلال العظم، والدكتور ماهر الشريف، والباحث الاقتصادي الفلسطيني أحمد أبو شاويش.

أما الندوة الثالثة، مساء يوم ٤/٢٤، فتناولت "أزمة الحركة الثورية العالمية وتجلياتها الفكرية"، وقدم مداخلات مكتوبة كل من الرفيق باقر إبراهيم، والدكتور قدري جميل، والرفيق عطية مسوح، رئيس تحرير مجلة "دراسات اشتراكية" التي تصدر عن الحزب الشيوعي السوري، والكاتب التقدمي عبد الكريم أبازيد. ثم قدمت مداخلات شفهية من كل من المؤرخ والباحث العراقي التقدمي هادي العلوي والكاتب الفلسطيني علي فياض، والأستاذ الجامعي الفلسطيني الدكتور أحمد برقاوي والكاتب محمد الجندي والدكتور عمار بكداش والرفيق أبو ليلى، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وشارك في الندوة عدد آخر من المثقفين والباحثين قدم بعضهم تعقيبات مكتوبة لاحقة، لتضاف إلى وقائع النقاش. كما شارك في أعمال الندوة عدد من قادة وكوادر الجبهة الديمقراطية، يتقدمهم الرفيق نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وحضر أيضاً عدد من أعضاء قيادة الجبهة الشعبية، وستقوم "الحرية" بتغطية لاحقة لوقائع الندوة ولأبرز مداخلاتها. كما سيتم إصدار كراس يتناول وقائع الندوة.

مهمات قوى التقدم العربية في المرحلة الجديدة(*)

كثيراً ما كنا نقرأ ماهو جديد وحيوي في التطورات العالمية، ومستجدات عصرنا، من خلال الوثائق التي تصدر عن الدراسات والأبحاث المستفيضة، التي تخلص إليها، اللقاءات والمؤتمرات الواسعة، لقوى التحرر والتقدم والاشتراكية.

كما اعتدنا، أحزاباً ومنظمات، أو حركات وشخصيات، أن نسهم في تلك التحليلات والدراسات، استناداً لواقعنا الوطني ومهماتنا القومية، ومن خلال الممارسات النضالية بالأساس.

وقد بدأت وتبلورت تلك التجارب، التي صارت اليوم، في تراث الماضي الثوري، منذ نحو قرن ونصف.

(*) ـ مداخلة ألقيت في الندوة العلمية النظرية، ٢٤ نيسان (ابريل) ـ ١٩٩٤م.

وإذا تجاوزنا نقاط الضعف المعروفة، في تلك التجارب، وتعذر تكرارها بالنمط الذي كانت عليه، فلابد من التوقف، عند أهمية البحث في الوسائل التي تعوّض عن افتقاد قوى التقدم، لتلك المقدرة على المتابعات والأبحاث المشتركة الواسعة، وكذلك افتقادها لجبهات النضال الموحد، العالمية والإقليمية.

وتسهم الموضوعات المعدة لتحليل "الأزمة في الحركة الثورية العالمية، واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر"، والصادرة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في تحفيز وإنعاش روح البحث، والسعي للتجديد، على مستويات الجهد الجماعي، والشخصي.

كما تسهم هذه المبادرة، في استعادة وتطوير النقاش الحر، وصولاً إلى الحقيقة التي ننشدها جميعاً، لتسديد خطى نضال شعبنا العربي، ولوضع اليد على أهداف النضال والمقاومة العملية التي يحتاجها شعبنا الفلسطيني الباسل، الصابر، الذي يكافح لتحقيق خلاصه الوطني، ولاستعادة وطنه المسلوب منذ مايقرب من نصف قرن.

وصرنا نقرأ اليوم أيضاً، كواحدة من علامات التراجع والانتكاس، على النطاق العالمي، التحليلات والتنظيرات، التي تطلع علينا، للتغطية على حقائق الصراع بين الظلم والعدالة، بين قوى التسلط والاستغلال العالمية والمحلية، وبين شعوبنا الطامحة للعيش الكريم وللحرية والتقدم.

ومما يستحق الانتباه له، أن هذه التنظيرات التراجعية، تفعل بقوة

أكبر، في أهم الميادين الحساسة، وخاصة ميادين الوعي والثقافة والإعلام الجماهيري.

ففي هذه الميادين تركز "الثقافة" والإعلام المطبوع والمسموع والمرئي، وكذلك الإيحاءات النفسية على مسخ التراث المجيد لشعوبنا، ولقوى النضال، القومية والإسلامية، والماركسية، وغيرها. وطمس منجزاتها، والتأليب لتكريس العداوات التناحرية بينها، وإشعال الأضوية الحمراء التي تحذر من الحوار والوحدة بينها.

وتكثر أيضاً، المدارس التراجعية والتبريرية المستحدثة، التي تعيّد النظر، حتى في الأولويات المبدئية، التي لم يكن يختلف عليها بسطاء الناس، كالموقف من مجابهة قوى التسلط والعدوان العالمية، أو الشك في طبيعتها الاستغلالية، أو كالموقف: في الدفاع عن الوطن والوطنية، أو التصدي لمساعي تقسيم وتمزيق أوطاننا وشعوبنا، وينسحب ذلك على الموقف من القضية الفلسطينية، وفي ساحات عربية كثيرة.

ويشتد أسفنا حينما يكون مآل من ينزلقون في منحدرات هذه المدارس، مأساوياً، لاينفع في تفاديه، استذكار أمجاد الماضي، ولايمكن تداركه، إلا بالتراجع الواضح عنه.

في أجواء اتساع نزعات الهيمنة والعدوان والتدخل الأجنبي، التي يعاني منها عدد من الشعوب العربية، فقد كان في مقدمة المهمات التي استحقت تركيز الجهد النضالي عليها، هي تلك التي تهم وحدة واستقلال الوطن، وخبز الشعب ودوائه وطمأنينته.

وبسبب طول وقسوة المعاناة من القمع، والحرمان من ممارسة الحريات الديمقراطية، والاستهانة الفجة بحقوق الإنسان، فإن كل الشعوب العربية، تتلهف لأن تنعم بمجتمعات تهب فيها أنسام الديمقراطية، والاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان، بالممارسات وليس بالإعلانات والقول.

وبذلك فإن المهمات التي تدعو بإلحاح، إلى تراص الصفوف والعمل المشترك، هي التي تجمع في نهج مترابط، المهمات القومية والوطنية الآنية، بالنضال الثابت ضد استمرار التعسف السياسي، بجميع أشكاله، ومن أجل توفير ضمانات جادة لانتهاج طريق الديمقراطية.

وحينما نسعى لتشخيص أمراض واقعنا العربي، واقع شعوبه وسلطاته الحاكمة وثقافاته، وخاصة واقع قوى التغيير فيه، فلابد أن ينصرف الجهد الأول، نحو تشخيص أخطر تلك الأمراض، ولوضع العلاج الناجع له.

ويمكن القول بأن أشدها فتكاً، هو التفتت والانقسام والصراعات التي ينجم عنها النزف في الدماء، وفي الطاقة والثروة.

وإن الوقفة الأولى، أمام هذا الداء الخطر، تتطلب وقف النزيف، ثم البحث عن العلاج الشافي الذي هو العودة إلى العلاقات الطبيعية وإلى التضامن والوحدة.

ولاشك أن الرفض اليميني، المقصود، لهذا التشخيص وللعلاج، لايعني سوى الإصرار على الإبقاء على سياسة (الجرح

المفتوح) و(الإعياء الكامل)، وإلى دس جرعات السم البطيئة التأثير، وحتى المخدرة، لكنها المؤدية إلى الإجهاز على المصاب، الذي هو شعبنا العربي.

إن علاج الجراح التي تنزف، وتجاوز الانقسام، إلى عتبة التضامن، والوحدة، هو الكفيل بالوصول إلى العلاج الجذري، الذي يؤمن اكتساب العافية والقوة.

فلذلك نجد من حقنا، أن نناشد ونطالب بالاستجابة لنداء الوحدة، كل قوى المقاومة والتغيير في شعبنا العربي، وبالدرجة الأولى في شعب فلسطين الشقيق، الملزم بأن يواجه أشرس وأخبث خصم عرفه التاريخ، بصفٍ موحّد.

ولكي نسير في طريق التضامن والوحدة، ومطالبة القوى السليمة باجتياز عقباتها الكثيرة، فلا يغيب عن البال، أيضاً، أن ذلك لايتحقق بالأمنيات، بل هو يتطلب تركيز كل جهود وطاقات شعوبنا من أجله، وعزل المعارضين له

فتلك مهمة الجميع دون استثناء، وعلى كافة الأصعدة الشعبية والرسمية، إنه نداء الاستنهاض المجدد للمقاومة العربية، بأطرافها القومية والإسلامية والديمقراطية.

فالتنافس والتسابق مرغوبٌ فقط في تصدر الدعوة والعمل لتلبية هذا النداء.

وسنبقى نتطلع لأن تلعب الأطراف الاشتراكية والعمالية، في حركة التحرر العربية، دوراً مؤثراً في المبادرة للاتحاد الشامل.

حقاً إننا نسمع وعوداً كثيرة، باتجاه التجديد، وحيوية الفكر ومرونته، كما يجري التعبير عن طموحات واعدة أيضاً، باتجاه احترام الرأي والرأي الآخر.

لكن المطالبة المستحقة، هي في تجسيد هذه الوعود والطموحات في الواقع. فذلك مايساعد التيار العمالي والاشتراكي، في أداء الدور الريادي المنشود، وفي التأثير في كل ساحات النضال.

كما لابد أن تقدّر جميع الأطراف والتيارات السياسية الفاعلة، الدور الهام والناهض، الذي أخذت تلعبه في نضال شعوبنا، الحركات والشخصيات والدوريات المستقلة.

إننا نواجه وضعاً عالمياً وإقليمياً وعربياً جديداً، شهد التغيرات العاصفة، والانقلاب في موازين القوى، وفي كثرة من المفاهيم. وهو دائم التغيير بوتائر لم تعرفها المسيرات التاريخية السابقة.

ولايمكن لقوى المقاومة والتغيير، أن تبقى على تقديرات ومفاهيم الأمس فهي مطالبة بالواقعية، والمرونة السياسية، التي تستجيب للتعامل مع الوضع الجديد، كي تكون أكثر قدرة على الفعل والتأثير.

كما هي مطالبة بأن تحذر الانغلاق الذي يعزلها ويضعها في زوايا النسيان، خاصة عندما تتحصّن وراء رأيها الخاص، وتزهو بالشعارات التي تنعش تطلعات الجماهير، دون أن تستند إلى الواقع والإمكانيات.

إن ثقة قوى التغيير والحرية والتقدم، بالمستقبل الأفضل، هي

ثقة واقعية، تؤكدها الآن الانتصارات التي تحرزها في كثرة من بلدان العالم، وخاصة في استرداد بعض المواقع التي خسرتها، بينما يقابلها في الجانب الآخر، اشتداد أزمات وتناقضات قوى التسلط العالمي.

وإذا أمكن للجهود التي تثابر وتلح على تجاوز الضعف، بقوة الاتحاد، فلانستبعد أن يحمل المستقبل لشعبنا أملاً أكبر، وأكثر وضوحاً.

* * *

في ختام كلمتي، أعبّر عن التقدير الكبير للإخوان منظمي هذه الندوة والمشاركين فيها، لما عبّرت عنه من طروحات وحوار جاد وحيوي، مع الأمل في أن تستمر وتتسع الندوات المماثلة. وحبذا لو توصلت قوى التحرر والتقدم في عالمنا العربي ، للعثور على وسائل التعبير عن الرأي، لتصبح صفحاتها منبراً حراً ومفتوحاً لإنضاج الآراء أولاً، ثم لبلوغ المواقف النضالية المشتركة، وبحدها الأدنى في الظرف الراهن.

التضامن العربي بديلاً عن الانقسام والعزلة(*)

يهدف المشروع الشرق أوسطي، إلى تجريد العرب من سلاحهم وهو تضامنهم وإلى إقامة جبهة اقتصادية وسياسية وعسكرية يصب مجراها في صالح الغرب بمشاركة ركائزه المضمونة وفي مقدمتها "إسرائيل" وتركيا.

ومن أولويات الأمور التأكيد، بأن الأمنيات لتغيير هذه الصورة لصالح العرب تمر عبر استعادة التضامن المفقود.

كانت لبلدان وطننا العربي، أشكال من التضامن والتوحد، تبلورت في كيانات وفعاليات كثيرة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتأسيس جامعة الدول العربية، ثم المواجهة الموحدة، لاغتصاب فلسطين، وتشريد شعبها، وللعدوان والتوسع "الاسرائيلي"

(*) ـ نشرت في مجلة (الشاهد) ـ العدد ١٥ ـ تشرين الأول (اكتوبر) ـ ١٩٩٤

وللمشاريع المكرسة لنهب شعوبنا وتجزئتها.

وكانت آخر الفعاليات التضامنية، تلك المتجسدة بلقاءات القمة العربية. كما كانت الفعاليات والمبادرات الموحدة، للقوى والمنظمات المكونة لحركات التحرر العربي، تصب عموماً باتجاه تحفيز المواجهة الموحدة وتطويرها. كما كان الوطنيون والقوميون والتقدميون العرب، يقدمون المطالب عادةً بالمزيد من أعمال التضامن والوحدة.

لكن تلك الصورة السابقة من التضامن، غدت من صور الماضي للأسف، ولايندر من يعلن نبذها والتحذير من عودتها.

وهؤلاء يخافون المزاج الشعبي في كل بلدان وطننا العربي، الذي صار واحدة من مناطق الأزمة والسخونة العالمية، التي تكتوي بنيرانها الشعوب، وأصبحت الأحاديث والدراسات عن حالة التفكك والانقسام الحاد، في الصف العربي، مدار اهتمام كل المخلصين من قوى التحرر والتقدم الاجتماعي، كما تغدو موضع اهتمام بسطاء الناس.

* * *

إن أربعة عقود انصرمت على ثورة مصر الوطنية، بقيادة عبد الناصر، عام١٩٥٢، والأنظمة الوطنية التي تلتها، في تسع أقطار عربية، أكدت تحقيق منجزات هامة، رفعت من قدر العرب أمام العالم، وهيأت لهم فرصاً أفضل للتقدم الازدهار، ولمواجهة

التحديات التي تهددهم.

لكن ضعف وتعثر أهداف النضال الوطني والاجتماعي، إلى جانب شدة المقاومة الخارجية، ارتبط أيضاً بشدة ميول الحاكمين الوطنيين، نحو إقامة أنظمة القمع والديكتاتورية، وعدم إيمانهم بالديمقراطية.

ومن المعطيات الهامة التي تؤكدها تفاعلات أحداث اليوم، منذ بداية عقد التسعينات، هذا الترابط الوثيق بين الطموح لإقامة الأنظمة الديمقراطية، والحرص على ثوابت النضال الوطني والقومي.

* * *

لم تتحقق أبرز استنتاجات المبشرين بـ"نظام عالمي جديد"، مسالم وعادل، يعقب انتهاء الحرب الباردة، وكذلك الاعتقاد بإمكان تغير النزعة الاستغلالية والعدوانية في الغرب.

وفي واقع الحال، كانت نتائج تفرد أميركا بقيادة العالم، وانهيار معسكر الاشتراكية وتضاؤل دور الأمم المتحدة، رفع وتيرة تلك النزعة، التي حملت لشعوب العالم، هدايا الموت جوعاً والبطالة والمديونية والتمزق والاحترابات الداخلية والإقليمية. بينما تجسدت في عالمنا العربي، إضافة إلى كل ذلك، بأعمال العدوان المباشر وانتهاك استقلال عدد من الأقطار العربية، وتضييق خناق الحصار على العراق والجماهيرية الليبية، والتدخل في الصومال، وأخيراً فرض الحلول المخيبة لأمل شعب فلسطين وكل العرب،

في العودة وإنهاء الاحتلال والاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفي رفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

وفي كل ذلك لعب انهيار تضامن العرب، الدور المساعد الأول في الوصول إلى هذه الأوضاع الكارثية.

* * *

لايمكن التغاضي عن الأثر الكبير الذي تركته التغيرات الجديدة، التي طرأت على الوضع العالمي في توازن القوى الدولية لغير صالح العرب وكل دول العالم الثالث، وفي مقدمتها فقدانهم سندهم القوي ممثلاً بالنظام الاشتراكي العالمي.

وهذه التغيرات، تحمل قوى المقاومة العربية، على الرؤية الواقعية للأوضاع، وعلى أخذ تلك التحولات بنظر الاعتبار، سواءاً في الأهداف المراد تحقيقها، أم في أساليب نيلها.

لكن التنظيرات والمواقف التي تصب في اتجاه الرضوخ للهيمنة الجديدة، التي يراد تكريسها، من جانب قوى الظلام والتخلف، إنما تزيد في تفكك الشعوب ومعاناتها، وبدلاً عن تجمعات وبؤر المسايرة للطغيان العالمي، فإن بلداننا العربية، بحاجة ماسة إلى جبهة مقاومة تتسع للجميع.

إن النهوض لاجتياز حالة التداعي الراهنة، على المستوى العربي، يتطلب قبل كل شيء، البحث عن الإمكانات الواقعية التي تفضي إلى تطبيع العلاقات بين الأقطار العربية، ووضع حد لمحاولات التهام

العرب لبعضهم البعض، والاستجارة بـالأجنبي للتـأليب ضـد بعضهـم البعض.

ويهـدف النهـوض العربـي المطلـوب، تحقيـق التماسـك وإعـادة التجمع أمام المخاطر المحدقة بالجميع.

فهذه مسؤولية الجميع، شعوباً وأحزابـاً ودولاً، ولايمكـن التطلـع إلى دور ريادي لمركز استقطاب عربي محدد كما كان يجري سابقاً.

* * *

من الواضح لدى بسطاء الناس، أنـه عندمـا يـروم المـرء فـض أي نزاع دموي، فعليه أن يوقف الاقتتال أولاً، ثم يوقف نزيف الـدم الخطر، وذلك قبل التحقيق لمعرفة وإدانة من أثار النزاع، أو تسـبب بالنزيف. ودون أن يعني ذلك أي تهاون أو تبرير لانتهاك الشرعية.

كما لايمكن أن يعلو أي تعصب لعقيـدة ايديولوجيـة، أو لانتسـاب قومي، أو ديني، أو لخلافات حدودية، فوق الضـرورات الإنسانية والوطنية والقومية،التي تتطلب وقف العداوة لا تأجيجها.

فلا يمكن أن ينجم عـن تـأجيج الخصومـات العربيـة، أو تصفيـة الحسابات والثأر، سوى الابتعاد أكثر عمـا يطمـح إليـه اليـوم شـعبنا العربي، والشعوب الصديقـة، "فـالدم لايزيـل الـدم القديـم، بـل كـل مايفعله أنه يزيده سواداً".

* * *

في كل دنيا العرب، حيث يشتد الطموح لوحدة الصف، التي تيسر الاقتراب من نيل أماني بلداننا، فإن الخطاب يتوجه للحاكمين والمحكومين في آن واحد.

ومن الطبيعي أن تتحمل الحكومات، خاصة تلك التي تعلن أنها تستند إلى إرادة شعبها المسؤولية الأساسية، في المبادرة لحوار جاد نحو الانفتاح الديمقراطي، وتحقيق الوحدة الوطنية، ووحدة الصف العربي.

ويتضح الآن أكثر فأكثر، أن الذين يقفون وراء التوغل في تشتيت الوطن العربي، وتبغيض أفكار الوحدة، هم الأعداء الطامعون بنهب موارده، في حين راحوا يتسترون على الوقائع المريرة لذلك النهب، وفرض قيود التخلف والتبعية الملتفة حول أعناق شعبنا بشعارات زاهية، كالمطالبات بتطبيق حقوق الإنسان والديمقراطية والنضال ضد الإرهاب.

* * *

من العلامات التي تشير إلى العافية، مانلاحظه من أن أكثر الفصائل العربية، التي تواصل السير على طريق الحرية والتقدم، تدرس الآن التحولات السريعة والحادة، التي حدثت وتحدث في الوضع الدولي وموازينه، ومايترتب عليها من استنتاجات.

وأمام تلك الفصائل، مراجعات آنية ومستمرة لأخطاء المسيرة، ومنها ماظهر لدى الحاكمين من أمراض السلطة وانعدام الديمقراطية،

أو تشويهها والبحث عن الأتباع المطواعين، بدل الجماهير المنظمة الواعية.

أما لدى المعارضين، فكان بعضها مظاهر في صور اليأس من الاستمرار بالسير تحت واجهة "إدراك محتوى النظام العالمي الجديد" والقبول بمساومة التسلط العالمي بأنماطه الجديدة.

ومن العلامات التي تشير إلى العافية أيضاً، في النطاق العالمي، استفحال التناقضات والنزاعات بين المجموعات الدولية في الغرب والشرق، وفيما يتخاصم اللصوص يظهر المسروق.

كما تبدو جلية أكثر فأكثر، حالات تململ شعوب العالم. وهذه الحالات أكدتها قدرة عدد من البلدان المستقلة على الصمود بوجه الغطرسة الأميركية، إضافة إلى النجاحات التي أحرزتها قوى التقدم في كثرة من بلدان أوروبا الغربية والشرقية وغيرها، والتي جاءت كاحتجاج واضح على طغيان الرجعية واليمين، بعد أن أسكرتهما نشوة الانتصارات والسطوة المضاعفة في السنوات الأخيرة.

صعود التيار الإسلامي:

إن صعود التيار الإسلامي في أغلب البلدان العربية، ودول الجوار، هو ظاهرة طبيعية، جاءت رداً على تصاعد النزعة العدوانية والاستغلالية لامبريالية الغرب ودعائمها في المنطقة. ومن الناحية الثانية جاءت رداً على الفراغ الذي يتركه تراجع، أو تعثر، كثرة من النظم والبدائل التحررية العربية، وخاصة في الجوانب المتعلقة

بمستوى معيشة الشعب والهوة المتسعة بين الأقلية المتخمة والأكثرية الجائعة.

وبالطبع توجد الأسباب التي تدفع قوى النضال التقليدية، القومية والديمقراطية والليبرالية، للتحفظ على الجوانب السلبية التي رافقت فعاليات التيار الإسلامي الناهض، خاصة مايتعلق بالموقف من الديمقراطية ومؤسساتها، وبجوانب أخرى أيضاً.

لكن هذه السمات، لايمكن أن تلصق بكل الحركات الإسلامية، كما لايمكن إغماض العين عن حقيقة أن قوى فعالة في الاتجاه الإسلامي، توجهت بثبات لمقاومة العدوان والاحتلال. هذا مانشهده في فلسطين ولبنان وغيرهما. ونحن ندرك أن الرجعية العالمية والمحلية، تطمح، كما في السابق إلى استثمار الخلاف لصالحها بين الاتجاه الديني، وبين قوى النضال العربية التقليدية.

ويعبر صعود الصراعات الطائفية، كأفعال، وردود أفعال، عن سرطانات خطيرة تهدد كيانات المجتمعات العربية والإسلامية. وتسعى القوى الخارجية المعادية، لهذه المجتمعات، إلى تأجيجها، وفي أحيان كثيرة، إلى افتعالها.

ومن أولى المهمات، تجريد الأعداء من استخدام هذه الأسلحة. ويمكن بلوغ ذلك بتطوير الحوار المفتوح، وبالجهد المشترك، بين كل هذه القوى الفاعلة على الساحة العربية، سيراً نحو الأهداف المشتركة.

وسيكون لهذا النهج، أثره الفعال في معالجة نقاط الضعف في الجانبين.

استنهاض المقاومة العربية

إن الآمال في استنهاض المقاومة العربية تُعْقَدُ على جميع أطراف وقوى حركة التحرر، والقوى الإسلامية الناهضة.

وهذه القوى مطالبة بالبحث عن المستلزمات الراهنة لتماسكها، ولتمكينها، بالتالي من استقبال حالة نهوض عربي ممكنة، وحتى حالات التفجر في الرفض والمقاومة الشعبية للواقع المرير الراهن.

وبإمكان القوى الفاعلة في حركة التحرر العربية، أن تلعب دوراً ريادياً وفعالاً في التجميع وتراص الصفوف، إن هي اتخذت وضعاً مرناً ومفتوحاً على كل القوى المؤثرة على ساحة النضال العربي والإسلامي.

ويمكن أن يفيد في أداء ذلك الدور الريادي، هجران طرائق الاجتماعات واللقاءات المنغلقة ذات الطابع الشكلي، والقطيعة مع عقليات الوصاية الموروثة تاريخياً، كإصدار الأحكام في العزل، أو التضامن، وخاصة تلك المتسمة بالحساسية تجاه القوى الجديدة الفعالة، التي انسلخت عن أصولها القديمة، أو ولّدتها تطورات يومنا.

ومطلوب أيضاً، تقدير الدور الكبير الأهمية، الذي تلعبه الاتجاهات والشخصيات المستقلة في المواجهات الراهنة والمقبلة.

* * *

من المنطقي أن يكون لصبر الشعوب، التي تعاني النهب والإذلال والتمزيق،حدود يقف عندها، حينما تتقدمها قوى طليعية توجه مقاومتها من أجل عيشهاالكريم وحريتها وغدها الأفضل.

وهذه الحقيقة هي التي تقود إلى تأكيد مطالب استعادة وحدة الصف العربي واعتبارها مطالب لازمة وممكنة.

وتجابه الدعوات العربية الصادقة التي تعبر عنها دول وشعوب، وأحزاب، أو شخصيات وتجمعات، تطالب بتطبيع العلاقات العربية، واستعادة التضامن العربي، بمعوقات كثيرة منها الاشتراطات بأن يكون ثمن ذلك، إلغاء أنظمة أو حكام أو أسر حاكمة.

لكن مثل هذه الشروط، تقابلها شروط مضادة. ويدور الزمن دورته المفرغة، ويظل المتضرر الأول، هو شعبنا العربي كله، وقضايانا العربية المشتركة.

وعلى النقيض في ذلك، فسيكون لتقدم الأقطار العربية، ولو بخطوات نحو استعادة التضامن العربي، ووحدة الصف شأن هام، ليس في المواجهة الموحدة لمشاكلهم الوطنية والقومية الملحة، بل كذلك في إسهام الوطن العربي، في تحقيق الآمال ببلوغ نظام عالمي جديد حقاً، تسوده معايير السلم والعدل والمساواة بين الدول والمجموعات الدولية.

من مصلحة العرب أولاً، والسلم في المنطقة والعالم كله،بلوغ التسوية العادلة، وكذلك إقامة أحسن علاقات الجوار والتعاون في كل المجالات مع دول الجوار العربي، وخاصة مع إيران وتركيا.

لكن تحقيق هذه الغايات السلمية، لايصح أن يفرض أو يتسلل، عبر مشاريع من الواضح أن غاياتها لاتنسجم مع مصالح واستقرار شعوب المنطقة، كما يراد بلوغها على أنقاض الآمال باستعادة التضامن العربي وبإلغاء طموحات العرب المشروعة للوحدة.

وحينما نمعن النظر في تجارب شعبنا العربي حتى الأمس القريب، وفي واقعنا المرير نفسه، فإنها ستؤكد أن الجهات التي ترفض أو تعرقل الجهود المخلصة الهادفة لاتحاد الأقطار العربية، أمام الأخطار المحدقة بهم، وأمام الأعداء المشتركين، سيكتب لها التاريخ التفكك والانزواء.

المقاومة على الجبهة الفكرية(*)

شهد عقد الثمانينات، خلافات واستقطابات حادة، في الوسط السياسي، والثقافي، وكانت عموماً تهدف إلى تصحيح مبادئ عامة وتقاليد معترف بها.

لكن الخلافات والاستقطابات، التي شهدتها نهاية ذلك العقد، وبداية عقد التسعينات، حتى اليوم، تنحو بقوة، لتستجيب لاتجاهات التغيير العاصف، الذي يشهده العالم كله، ولمتطلبات التجديد في ميادين السياسة والفكر، والعلوم الاجتماعية.

وفي خضم الصراع بين القديم والجديد، تظهر تلاوين كثيرة، تحمل معها عناصر الإبداع، والعناء الباحث عن الحقيقة، أملاً في إيصالها إلى المتعطشين لارتشاف معينها، ونقصد بهم الشعوب المعذّبة.

(*) ـ نشر في جريدة "الحرية" الصادرة في ١٩٩٤/١٠/٢

كما تحمل معها من الجانب الآخر، التشبث بالقديم، والجمود عليه.

ولايندر أن نتلقى اليوم، نتاج مدارس، وقوافل تخب وراء الجديد المزوق، الذي يتجاوز التراث النفيس، ويلوّح بالراية البيضاء أمام الطغاة، القدامى والجدد.

وبين هذا وذاك، تطلع علينا مدارس، ونسمع أصواتاً، تحمل معها قوة المثال وسلامة الهدف. ومن هنا يتجلى عنف المعركة وتشابكها وأهمية المساهمة في الحوار لتعزيز القتال على الجبهة الفكرية.

* * *

تعرض علينا، مثلاً، طروحات "النظام العالمي الجديد"، ومايتفرع عنها من مطالب "التجديد"، ومايتصل بها من طرائق، فرض هذا الجديد، في ميادين الفكر والإعلام. وحينما تكون مصالح الشعب العربي وخبزه وكرامته، بل حتى مصيره، بين براثن الطامعين، فإن بوصلة المقاومة، والدفاع عن النفس والطموح للتغيير الأفضل، تتجه أولاً، نحو الميدان الحساس، ميدان الفكر والإعلام.

لانريد الآن، الخوض في طبيعة القوى العالمية المهيمنة، شراستها وشراهتها في النهب. فتلك حقائق معروفة، لازمت التوصيات الجديدة لـ "النظام العالمي الجديد."

مايهمنا الوقوف عنده، قليلاً، التمويهات التي تطلع علينا، لتبرير تلك الشراسة والشراهة، والتغطية عليهما.

هذا في حين يحرم المقاومون والمعاندون، دولاً وشعوباً، أو أحزاباً وكتاباً ومفكرين، حتى من سماع أنينهم وهمسهم.

والمصائب تكون أكبر، والجراح أبلغ، حينما تجتمع على شعب معين، أو مجموعة من الشعوب، القوى الضاغطة في أكثر من مجال من المجالات الدولية والإقليمية والمحلية.

فقد نجم عن انتهاء الحرب الباردة أن توزعت بركات قوى التسلط على غالبية دول العالم وشعوبه، نهباً وتجويعاً وديوناً، وتدخلات فظة، بمقاييس أكبر ووتائر أسرع من الماضي.

وللشعب العربي كانت حصة الأسد من بركات القوى العالمية المهيمنة، ومن قاعدتها المضمونة إسرائيل، التي لم يعرف تاريخ العرب، خصماً أشد منها شراسةً وطمعاً ولؤماً.

وتقف في مقدمة الأسلحة الفكرية والدعائية، في مجال الضغط العالمي، النزوع لحمل قوى المقاومة، إما على الرضوح والقبول بالمعطيات الجديدة وتبريرها، أو دفعها للدروب المغلقة. ومن تلك الدروب، دفع قوى المقاومة نحو الابتعاد عن الواقع، ثم إلى التطرف والمغامرة. وبذلك يضمن تجريدها من سندها الشعبي، وبالتالي تصفيتها ووأدها.

وتستهدف مقاومة الشعب، أول ماتستهدف، في ميدان الفكر والإعلام، السعي لكشف ونزع أسلحة أعدائها، إذ أن أشد

القوى العالمية والإقليمية شراسة وتمرساً في الإرهاب الدولي صارت تتستر ببراقع الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتضع القوائم بالدول "التي ترعى الإرهاب". وتعدّل وتبدّل في تلك القوائم، بين آونة وأخرى، وفقاً لمصالحها المباشرة.

وتتخذ المجابهات للقمع الفكري والاستلاب الثقافي، أشكالاً عديدة، منها المجابهة المباشرة، والتعرية الصريحة.

إلا أنه، بسبب سطوة المال، في هذه الميادين، وقيود الفقر التي تثقل كاهل المقاومين، وبتأثير قسوة الملاحقة والعسف الداخليين، فإن المقاومة تتخذ، في حالات كثيرة، الأسلوب البطيء، الموارب والرمزي.

وهذا هو أسلوب إبداعي معقد وصعب، يستحق كبير التقدير لرواده. وهو يحتاج إلى قدرات فائقة، وصبر تضيق به، غالباً الأمزجة الميالة للحسم، والجذرية، التي اعتادت تقصير المسافات بين المثقف والمبدع الهادف وبين جمهوره.

وكثيراً مايصيب داء تلك الأمزجة بعض السياسيين، والمبدعين الجادين والصادقين في بلدان المهجر، هذا إذا تجاوزنا البطرين واليساريين الشفافين منهم.

وقد يكون نصيب اولئك المبدعين، الذين يؤدون فاعلياتهم الثقافية في ظروف القمع وحصار اليمين، أن يتلقوا "علاوات" على أتعابهم على صورة إجحاف وجحود، وحتى شتائم "اليسار" أحياناً.

* * *

يشهد عصرنا تطوراً تكنولوجياً هائلاً ومتسارعاً، في تأثير الدعاية والإعلام، الذي أخذ يدخل بقوة وبسرعة، في كل بلد، وكل تنظيم، وكل بيت. وصار يتحكم في قولبة اتجاهات وأمزجة الرأي العام الشعبي، بهدف تضليله وقلب الباطل حقاً، والأسود أبيضاً، وبالعكس. ونشهد حاضراً، اختلالاً أكثر في الموازنة، والعلاقة بين الثقافة والإعلام، رغم ترابطهما. فالجانب الإعلامي هو الأكثر تأثيراً في الرأي العام، لذلك تزداد أولوية دوره، من جانب قوى التسلط، محلياً وعالمياً. فهذه القوى تريد مخاطبة الأحساسيس المباشرة السريعة، وحتى استخدام التأثير المدوي على الناس، قبل مخاطبة وعيهم.

ومن بين وسائل الإعلام الأكثر والأسرع تأثيراً في المتلقي، يجري التركيز على الإعلام المرئي والمسموع، على حساب الثقافة والإعلام، المقروءين، وخاصة في الأوساط التي تزداد فيها نسبة الأمية، التي تبلغ، في بلدان العالم الثالث مثلاً، ٨٥٠ مليون أمي.

كما أصبح للإعلام العالمي الموجه بالأقمار الصناعية والوسائط السريعة الأخرى، دوره حتى في التأثير على مسار العوامل الموضوعية في الحروب والانتفاضات والصراعات الاجتماعية الأخرى.

وبسبب نزعة الأنظمة التسلطية إلى التهام وتقليص دور الثقافة، وطغيان الإعلام لصالحها، فإن هذا النزوع يضع صعوبات أكبر أمام المفكرين والمبدعين، بينما يوفر فرصاً أكبر

للأقلام الملوّثة وباعة الفكر المتجولين.

فقد تجاوب كثرة من مبدعي وفناني عهدنا، خاصة في الميدان الإعلامي، بسرعة انقلابية، مع متطلبات السلطة وصاحب المال، دولياً كان أم محلياً، حاكماً كان أم معارضاً، فصاروا مدّاحين له عندما تطلب المقام المديح، ونوّاحين حينما تطلب المقام النواح.

فخسروا القضية وخسرتهم.

وبالطبع، يلقى الإعلاميون المكافحون لإظهار الحقيقة لشعوبهم الحصار وقتل المواهب والرشوات والتصفيات.

ولنتساءل: لماذا يكتب الكتّاب؟

ونعرض صفحاً عن مهنة باعة الفكر. فالكتابة هي حاجة نضالية دائمة. وعند التعبير عنها، فهي تتمازج مع الإبداع الذاتي.

ويعبر جواب مكسيم غوركي عن الحاجة النضالية للكتابة حين يقول:

"أريد أن أعرف روسيا، لقد أتيتُ إلى هذا العالم لكي أعترض...

"إذا سألوني لماذا أصبحت كاتباً أجيب: تحت تأثير ضغط الحياة المدقعة... ولأنه تكوّنت لديّانطباعات كثيرة، لدرجة أنني لم أستطع إلا أن أكتب."

لقد توقفنا قليلاً، عند محطات صمود المفكرين المقاومين، فالتاريخ العربي البعيد والقريب، يعرف الكثير من الشهداء المغمورين في مضمار الإبداع والشعر والأدب والفن والعلوم.

ولكن ماأكثر الجنود المجهولين من هؤلاء الذين يقضون بصمت، وحتى دون وداع أحياناً، في دهاليز السجون المظلمة، أو على أرصفة التشرد والحرمان.

وندرك أكثر فأكثر، الآن، أن أدب الحرية وثقافة التقدم والإبداع الإنساني، له ثمنه وله معاناته. فأقلها عقوبات الصمت والتعتيم، وآخرها تقديم (غاية الجود).

وقد شهدت روسيا، على سبيل المثال، في أعوام ١٩٩١-١٩٩٣، نماذج بشعة من الملاحقات، وأخرى رائعة من بسالة الصحف والصحفيين والإعلاميين.

وكتب عليّ أن أرى، في هذه الفترة الانعطافية، جوانب مما شهدته ساحات هذا البلد من صفقات ومزادات علنية ونصف العلنية، بيعت فيها الصحف والأقلام والقادة والمواهب وأوسمة البطولة، والأرشيفات السرية للأحزاب، والتحف النادرة والضمائر البائرة.

لم تكن تلك، وحدها، صورة روسيا، بل ربما كانت صورتها المشوّهة، العابرة. فهذه الحقبة، ذاتها، عرفت آيات البطولة في الرفض والمقاومة، من بينها انتظار الموت تحت قبب البرلمان، تهدّها القنابل فوق رؤوس ممثلي سلطة الشعب المنتخبة، وبمباركة حماسية من "النظام العالمي الجديد" وأقطابه في نيويورك ولندن وتل أبيب وبون.

* * *

ومثلما كانت طرائق الظالم دائماً، اتباع سياسة العصا

والجزرة تجاه المفكرين والعلماء وأصحاب الرأي، فإننا نشهد، مع تعالي الأصوات عن "عصر اللبرالية"، وحقوق الإنسان، وحرية الرأي والرأي الآخر، اهتماماً أكثر بإطعام الجزر، في حين يتواصل لسع العصا دون انقطاع.

وإذا كان تذوق جزرة الظالم يتم سابقاً بطرق ذكية، غير مباشرة، وبواسطة سماسرة مقتدرين على التعامل مع المفكرين، فإن الأجهزة الرسمية والدبلوماسية وخاصة أجهزة القمع، غدت مقبولة في التعامل المباشر معهم.

ويقودنا الحديث عن "الجزرة" إلى تصور الطموحات المبرمجة لأساطين المال، الأجانب والمحليين، المتربعين فوق آبار البترول وخزائن الذهب، لأن يكوّنوا طبقة مثقفين ومبدعين و"رجال دين" يصوغون لنهبهم شرعته الدستورية، الوضعية والسماوية، وبموجب مقاساتهم المطلوبة.

وضمن هذه الطبقة، يحرص الإعلام الموجه والمنظم على تصنيع ملوك للفن والأدب، ورجال سياسة، وأصحاب النجومية في شتى ميادين الحياة، وإشهارهم بتقديمهم بمظهر النموذج والمثل الأعلى أمام الرأي العام.

* * *

إن معركة السنوات الأخيرة بين الامبريالية وقوى الردة من جهة، وبين قوى المقاومة من جهة أخرى، أسفرت عن اهتزاز

وتداعي مؤسسات سياسية، وليس بمجرد شخوص منفردين فيها.

وشملت الاهتزازات، بل سبقتها، هروب الطواقم الإعلامية والمثقفة لتلك المؤسسات المناضلة، فراحت تنظر لاهثة، باسم الانفتاح والتجديد لإعادة النظر بأفضل مكتسبات الفكر الإنساني في عالمنا العربي، ومنها الطموح للتحرر الوطني والقومي، وللوحدة والتقدم وصارت تخلد الانكسارات الراهنة وتدلل على أبديتها.

إن الكبت السلطوي الداخلي، وتحريم أي شكل من أشكال الديمقراطية وحرية الرأي، ومساعي الأنظمة القمعية، لمسخ الثقافة والمثقفين... كل ذلك كان له دوره الكبير ومسؤوليته في دفع العناصر والتجمعات الهشة في الوسط الثقافي والإعلامي المناضل للتجاوب مع الطروحات المنافقة لقوى التسلط العالمية والإقليمية، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والنضال ضد الإرهاب.

ولو شئنا التوقف عند نتائج تلك الاهتزازات المؤسفة، والتي لايمكن أن تفرح أحداً من المخلصين، فإن الأمل بتداركها لايتم إلا بحفز الحوار الهادف إلى الاتحاد على أساس استعادة التماسك النضالي، ضد مسببات التراجع.

ومما يغذي ذلك الأمل حقيقة أن الفرز السلبي، الذي أشرنا إليه، سبقه وأعقبه انسلاخ أعداد واسعة من خيرة مثقفي وإعلاميي تلك المؤسسات ذاتها، التي ظلت، رغم الحصار الخانق الذي فرض عليها، وفية ومواصلة لمسيرة النضال والمقاومة، بثقة راسخة في

المستقبل وفي مقدرات الجماهير على الانعطاف من جديد نحو استعادة مواقعها المفقودة، والتقدم بأشواط جديدة.

غالبا ًمايلجأ اليمين للعداء المكشوف للرأي الحر، ومحاصرة قوى المقاومة وقمعها وتصفيتها.

لكن ذلك لم يعد الأسلوب المفضل، إذ راحت تتسع تلك الأنماط التي تحارب الرأي الحر باسم الحرية، واليسار باسم اليسارية، وحتى بالمغالاة في اليسارية.

إن زرع وتغذية الجمود على القديم، والتطرف والانفعالات في المقاومة، من جانب الشعوب أو الأنظمة، أو الأحزاب والشخصيات، والتي تبعدها عن أمزجة وقدرات جمهورها، هذا الزرع للنبات الضار والسام، هو الشاغل الذي مازالت تحرص القوى المتسلطة على نشر بذوره وتبذل من أجل ذلك الكثير من الجهد والمال والخبرة.

فقوى التسلط تملك الخبراء ومعاهد الدراسات والأبحاث والأجهزة الإعلامية، والثقافية العالية التخصص بأساليب المكافحا على الجبهة الايديولوجية وشن الحروب النفسية وتدبير الدسائس والفتن واصطناع الوكلاء "اليساريين" و"الثوريين."

إنها تعرف، جيداً، أن إدارة قوافل المقاومة، نحو هذه المسالك المغلقة، يقودها، هو الآخر، لحالات التعب واليأس، ثم إلى القبول بالرضوخ لمشيئتها.

ومما يشغل هم قوى التسلط، أيضاً، تقسيم المقاومين

والمعارضين لها، عن طريق رفع اللافتات الملائمة، التي تستجيب لأهدافها في إغراق العالم، مناطق ودولاً، أو حركات وأحزاباً، في دوّامة الانقسامات والاحترابات، التي تود أن تكون لها بدايات دون أن تضع لها نهاية.

فالعالم العربي والإسلامي ينبغي أن ينقسم ويحترب، ويغرق بالدماء والمآسي، ونفس المآل ينبغي أن يؤول إليه الوضع، حتى في قرية صغيرة على النيل أو الفرات أو في الجزائر.

* * *

تتعرض قوى المقاومة، وخاصة طلائعها الثقافية، ليس للقمع والرشوات فحسب، بل كذلك للاستلاب والإحباط من داخل تجمعاتها ومؤسساتها، التي كانت تؤمل فيها أن تكون وسائل لتنظيم وتحفيز روح الإبداع والقدرة على التغيير.

ومن التدابير المحببة لدى قوى التسلط والشمولية تشجيع استهانة القيادات السياسية بالمثقف المبدع، حينما لاتستطيع ترويضه وتدجينه.

وهي لاتدّخر أي جهد لمنع إقامة الجبهات الموحدة والحض على الانقسامات، وبذلك تدفع بدرجة أسرع، نحو محطات التخاذل، أو الصمت، والانزواء.

لكن المحفزات التي أتينا عليها، والتي تدفع لتلك المحطات، بتأثير الانتكاسة الراهنة، والحصار والانقسامات، لابد أن تكون لها

حدودها، بفضل تأثير قوى المقاومة في المجتمع، وخاصة الشرائح الواعية والمبدعة، القادرة على تلمس طرق الخلاص، وفي المقدمة وضع القدم أولاً على الطريق المؤدية إلى لقاءات وتحاور قوى المقاومة، ثم إلى اتحادها.

فاللقاءات والتحاور الحر والمفتوح المشبع بروح المسؤولية، البعيد عن الوصاية والمرجعيات هو المطلوب اليوم وبصورة ملحة.

وحينما تنشط عناصر الوعي والقدرة على المقاومة، المنظمة سياسياً، وتلك المستقلة، في منابرها ودورياتها ومحاور أبحاثها، يحين أوان اليأس من اليأس ذاته. وتنتعش آمال الجمهور في نتائج المقاومة ومواصلة الشوط.

اشكاليات الطائفية والقومية في العراق الراهن

لم يعتد العاملون في الاحزاب الوطنية، وخاصة ممن هم ضمن منظمات اليسار، ان يدخلوا في بحث الاصول القومية والدينية والطائفية لشخصيات تلك التنظيمات.

وربما كان بحث هذه الجوانب، وبناء الاستنتاجات عليه، يعتبر من المثالب التي تقود لإثارة ما يميز ويفرق الصفوف. ولكننا نشهد ان تناول هذه الجوانب بالبحث، يغدو اليوم من الامور المألوفة. لدرجة ان الكثير من الكتب والدراسات والمذكرات، تحوي قوائم، او جداول مفصلة، بالنسب القومي والديني والطائفي، لعناصر قيادات تلك التنظيمات. وتحوي ايضا ما يترتب على ذلك من استنتاجات، او احكام على العلاقة بين هذه التراكيب في التنظيم

المعين، وبين موقفه السياسي وبرنامجه.

ويبدو ان قضايا السياسة الراهنة، تتطلب عدم التهرب العاطفي، في التمعن في هذه الجوانب، ومحاولة استخلاص دروس نافعة منها.

* * *

من المعروف ان العراق، شهد في اواسط الثلاثينات، اولى التنظيمات ذات التطلع الاشتراكي والتركيب الاممي.

ونشأت العلاقة بين اعضاء تلك التنظيمات، وفي تياراتها، على اساس ايجابي وعصري، اي على اساس المواصفات السياسية والطبقية، والموقف من الاهداف الوطنية والاجتماعية والانسانية. كما استبعدت الروابط العشائرية في تركيباتها، اذ ضعف تأثير تلك الروابط بمرور الزمن - رغم ان تأثير الروابط العائلية ظل محسوساً، بل تفاقم في بعض الاحزاب.

الى جانب تلك العلاقات الايجابية، بعيدا عن التقسيمات على الاساس القومي والديني او الطائفي، فان تلك التجربة، لم تكن في بداياتها، او في الفترات اللاحقة، بمنجاة من الوقوع باخطاء كانت صغيرة احياناً، وفادحة في احيان اخرى، فيما يتعلق بالتركيب القومي والديني لتلك المنظمات، وخصوصاً في تركيب قياداتها او رموزها التي تعرف عليها الرأي العام.

ولسنا هنا في معرض تفصيل تلك الاخطاء. ولكن ينبغي الاعتبار بالطبع، بأخطاء الماضي. سيما وان هذه المنظمات بالذات،

كـانت مرشحة لان تعطي المثل الايجابي، المشجع لبقية الاحزاب السياسية فيما يتعلق بطبيعة تركيب عضويتها وقياداتها.

ان التمييز على اساس الدين والقومية والطائفة، هو احد المخلفات الثقيلة، وخاصة مخلفات فترات الاحتلال العثماني والايراني والبريطاني، واخيراً تركات العهد الملكي الى حد ما.

وقد شهدت تركيبات السلطة، وعقلية الثوار في تموز (يوليو) ١٩٥٨، بعض الحلول الواقعية والمقبولة لمكونات المجتمع.

الا ان عهوداً اخرى، اعقبت الثورة، ومنها ما تميز بسيادة اتجاهات قومية معينة، قد احدثت خللاً كبيراً بذلك التوازن الذي اراده للعراق ثوار ١٤ تموز.

ان جوانب ووقائع التمييز، مسجلة ومعروفة في التاريخ الحديث. وكان الجهد لمقاومة دوافع الازدراء والتمييز على الاساس القومي والديني والطائفي، مطلوباً دائماً من قبل القوى والشخصيات العاملة لنقل المجتمع لحياة افضل. كما كانت المنظمات اليسارية، مبادرة في تشخيص الحاجات الماسة للوقاية من احتمالات انتقال التمييز الموجود في المجتمع الى صفوف منظماتهم السياسية. وهذا التراث الايجابي هو احد مآثر الجيل الاول من العاملين في الميدان السياسي.

فهل ظلت العلاقة على اساس التحدرات القومية والدينية والطائفية، بعيدة عن ردود الفعل "العفوية "، تجاه التمييز الموجود في المجتمع؟

وما هو تأثير المفهوم الذي ربما ينسب خطأ لمفاهيم الاشتراكية

والقائل بأن زيادة الاعتماد على ممثلي الأقليات، التي تعاني من اضطهاد مزدوج في المجتمع، في تركيب المنظمات الاشتراكية عموما، وفي تركيب هيئاتها القيادية بخاصة من شأنه أن يصوننا من الانحراف الأكثر خطورة، ألا وهو الوقوع تحت تأثير شوفينية القومية الأكبر وتعصبها؟

وهل تحول الخلل في تركيب تلك المنظمات، وابتعاده عن الواقع الاجتماعي، إلى نهج معتاد، أم أنه ظل ضمن حالة من العثرات العفوية؟

يمكن أن تطرح تساؤلات أخرى، تحتاج إلى البحث والجواب المعلل علمياً، واللصيق بالواقع الاجتماعي. ومن هذه التساؤلات ما يتعلق بتأثير الاخطاء والعثرات التي جرى التنويه عن بعضها، على برامج تلك الاحزاب وسياساتها العامة تجاه القضايا الوطنية والقومية. وما هو أثر التركيبات القيادية في الاحزاب عموماً، على الموقف من القضايا الوطنية والقومية؟ وعلى خياراتها في قضايا التحالف الوطني، وعلى الموقف من التحديات التي يواجهها الشعب على الصعيدين الاقليمي والدولي؟

ان تلك التساؤلات وهذا الحوار كان يتعلق بالمواقف في الماضي القريب نسبياً. لكننا صرنا نشهد اليوم، في اصطفافات كثرة من القوى السياسية، التي تكرست خارج الوطن، ان التوزيع الرسمي والمعلن، يعتمد على حصص من يعتبرون ممثلين للقوميات والاديان والطوائف، كما تقحم التجمعات العشائرية بصورة واقعية او مفتعلة.

* * *

منذ بدء عشرينات هذا القرن، وقيام النظام الوطني، بعد الاحتلال الانكليزي، تمرست قوى النضال في الشعب العراقي، بالرفض الثابت للتمييز الطائفي، سواء جاء من جانب من قبضوا على زمام السلطة، ام المعارضين لها.

وفي غمار هذا النضال ترسخت اكثر واكثر روابط التعايش والتآخي في بناء وتطور المجتمع بين طائفتي الشيعة والسنة المسلمتين في العراق.

ان ردود الفعل السلبية والخاطئة ضد التمييز الطائفي مرفوضة هي الاخرى. وان اشغال الفكر والجهد الان للعثور على نسب الاكثرية والاقلية بين هاتين الطائفتين المسلمتين المتآخيتين، والسعي لاستخلاص استنتاجات سياسية وقانونية وراء البحث عن التمايز بالنسب بينهما، وأكثر من ذلك محاولة تأكيد الاكذوبة العالمية في رسم خط عرض ٣٢ كفاصل بينهما.. كل ذلك جهد لا طائل من ورائه سوى الالتقاء مع تنفيذ مخططات القوى المعادية، الرامية لإذلال العراق ونهب موارده، عن طريق التوغل في فرقة الصف الشعبي، الذي ينبغي ان يتماسك خاصة حينما يتعرض الوطن لمزيد من المخاطر.

* * *

حينما نعود قليلاً لتاريخ العراق القريب، نجد انه، في جانب هام من جوانبه تاريخ المشاركة في الجهد الوطني الموحد للشعب، بعربه

واكراده واقلياته القومية والدينية وبكل طوائفه. وهذه التركيبة المتآخية كانت وراء بنائه الحديث وتطوره وكانت وراء مجده الذي بلغه بجهد كبير وقاس.

كما تشير وقائع هذا التاريخ، انه حينما يتوفر الحرص على عناصر الانسجام والتعاون بين تلك المكونات يظهر فعلها الايجابي الى المقدمة، في حين تصبح التركيبة المتباينة للمجتمع سبباً في تعقيد مشاكله، حينما يفشل المسؤولون عن القيادة الحاكمون اولاً والمعارضون ايضاً في العثور على الحلول للمشاكل واستعادة الوحدة.

وحينما برزت قضية الشعب الكردي وطموحه لنيل حقوقه القومية بإطار قانوني واضح خاصة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ ، ساند العرب مساندة فعالة شريكهم في الوطن الواحد، وقدمت قوى النضال العربي، وخاصة الفصائل الديمقراطية تضحيات جسيمة من اجل ذلك.

وما زال الجهد يتواصل ويتسع لتحقيق المطالب المرتبطة بالديمقراطية في البلاد عموما. لكن حربي الخليج، الاولى ١٩٨٠ـ ١٩٨٨ والثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ والظروف التي اعقبت الاخيرة، وضعت كل القوى السياسية امام منعطفات حادة.

منهج المغامرات، هو الذي ميز مواقف الحاكمين خلال الحربين وقد يسر ذلك الإنغماس في اساليب القمع وتجاهل الرجوع الى الرأي الشعبي.

في حين قوبل هذا النهج بردود فعل اتسمت بانحرافات غير

متوقعة وحتى مفاجئة من جانب اطراف معروفة في الوسط المعارض خاصة تلك التي عرفت تاريخياً بثباتها في الموقف الوطني والقومي.

ويمكن وصف الانحرافات التي عرفتها هذه الحقبة الهامة بالميل الواضح لاستثمار ظروف الحرب والتطلع الى خيارات بديلة من خلالها. وهذا ما جرى التعبير عنه بالنضال من اجل البديل الديمقراطي التداولي.

فلم تكن هامسة ولا خافتة الاصوات التي رحبت بالقصف العدواني المتكرر على بغداد وغيرها والذي راح ضحيته مواطنون ابرياء ومؤسسات مدنية، او تبرير تلك الاعتداءات على الاقل.

واعقب هذه المواقف تأييد الخطط التي وصفت لتفتيت وحدة العراق، شعباً ووطناً والتي تكونت تاريخياً كما هو معترف به سابقاً، وتأييد فرض حصار التجويع عليه وتقسيمه الى مناطق محمية والمطالبة بتوسيعها لتشمل البلاد كلها، وتأييد القرارات الدولية بما فيها التي تمس سيادة الوطن ووحدته.

في هذه الحقبة برزت على ارض الواقع تعقيدات اضافية فالنضال المشروع ضد هضم الحقوق القومية وضد التمييز الطائفي الرسمي صارت تشوبه ردود الفعل المتسمة باثارة التعصب القومي والتجاوب مع النعرات الطائفية .

كما اعلنت خطط واذيعت بيانات تتنكر للوطن الواحد، وللمواطنة العراقية ووصل الامر ببعضها حد المطالبة باعادة

بحث(مشكلة ولاية الموصل)، او ضمها لدول كانت اصلاً طامعة فيها.

ونسمع احتجاجات صاخبة عند التأكيد على حقيقة ان العراق بلد عربي وجزء من الامة العربية. وتوضع هذه الحقيقة، في تعارض مفتعل مع واقع ان العراق بلد متعدد القوميات ومع مطلب الاستجابة للحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي واحترام حقوق كل الاقليات القومية.

وبتأثير ضغط واستنكار الاطراف العربية المناضلة بصدق من اجل الديمقراطية والحقوق القومية المتساوية، راحت بعض الاطراف تغلف ذات المواقف المنوه عنها اعلاه بازدواجية لفظية في المواقف وبأغطية وردية تعلن مؤخراً: "اعتماد السياسة الوطنية المستقلة" و"اعتبار ان مسؤولية التغيير هي مسؤولية الشعب العراقي" و"تأكيد الاخلاص لشعار الوحدة الوطنية، ولتآخي العرب والاكراد، ولاقامة عراق ديمقراطي موحد"!

فماذا يمكن ان تتركه تلك المواقف الازدواجية من تأثيرات على الشعب عموماً وعلى الشعب العربي في العراق خاصة، وكذلك في الاقطار الاخرى؟

ويلي ذلك التساؤل المشروع عن الشرخ الذي تتركه هذه الأخطاء على العلاقة الاخوية للاطراف المكونة للشعب وعلى الاندفاع والتأييد المعنوي من جانب الشعب العربي للطموح العادل لشقيقه الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية.

فاي أثر ستتركه مثلاً الدعوات الصريحة والمطالبات بـ"استثناء اقليم كردستان من الحصار الدولي"؟

بالطبع ليس بوسع كل المخلصين الا ان يرحبوا بتصحيح تلك المواقف الخاطئة، حينما تكون خطوات التصحيح جدية ومعلنة امام الرأي العام، كي تتحول الى التزامات واضحة.

ولن يكون مفهوماً الاستمرار في نفس الاتجاه، ضمن انتقادات شكلية، كنقد "التعويل على المراهنة على العامل الخارجي"، او غير ذلك من استدراكات لا تغير من جوهر الموقف شيئاً، والتي يمكن اعتبارها محاولة لتطمين الناقدين واسكات صوتهم.

قليلون من ينفون الان ان الحركة الوطنية العراقية بجميع اطرافها هي في ازمة خانقة، ولهذا السبب يتركز الاهتمام على هذا الجانب. فالكل يبحث عن الحلول.. وتطلع علينا باستمرار الشعارات والنداءات التي تدعو الى "وحدة المعارضة."

لكننا في الواقع رأينا قيام اتحادات واسعة جداً، لم تحلم بها تلك القوى الداعية لها. اذ تتكون جبهة بعد جبهة، ويعقد مؤتمر اثر مؤتمر وتكتل ينفي تكتلاً.. لكن الازمة تستمر، بل المأساة العراقية تستمر.

فالوطن اليوم بحاجة الى الوحدة اكثرمن أي وقت مضى. وقد تغيرت معطيات كثيرة في العالم وتتغير معها التحليلات والمطالب. لكن مصالح الوطن تجاه شهوة الاجنبي في استغلاله ونهب ثروته وتحطيم وحدته واذلال شعبه باقية لم تتغير بل ان تلك الشهوة

ازدادت نهماً. من هنا لابد ان يتلاقى ويتحد الموقف من الاهداف الوطنية والقومية بالجهد الثابت ضد القمع ومن اجل الديمقراطية، على جميع الاصعدة واحترام حقوق الانسان بالتطبيق وليس بالاعلان.

اما البديل عن ذلك فلا يؤول الا الى الانجراف في دوامة النفي المتبادل، والعنف المتبادل والمتضرر هو العراق واشقاؤه وجيرانه.

كان الالم المشترك والطموح المشترك هما اللذان يوحدان كل اطراف المجتمع. وهذه اشارة الى المسؤولية وليست صرخة عاطفية. وقد عبر عن هذه المسؤولية الشاعر الكردي الموهوب، المرحوم عبد الله كوران بقصيدته "اخوة العرب والاكراد"، والتي جاء فيها:

"تعانقنا وبكينا معاً

فجعل البكاء منا اخوين

وهناك تحت شجرة الالم

تلاحمت صفوفنا

فتهامسنا وسمينا....

شجرة الشوك تلك

اخوة العرب والكرد

ما احوجنا الى تركيز دعائم تلك الاخوة اليوم. او الى شمولها كل العناصر المكونة للشعب! فقد تكون المآسي الراهنة والتي ستزداد مرارة، باعثاً اضافياً للبحث الجاد عن بلسم الوحدة.

الاحزاب العراقية. وأزمة الثقة

خبر تاريخ العراق السياسي الحديث، الجدارة التي اكتسبتها الاحزاب السياسية الوطنية العراقية تدريجياً، خلال اكثر من سبعين عاماً مضت. وحظيت خلال نضالها من اجل الاستقلال الوطني وتقدم العراق، وقيام نظام ديمقراطي باحترام وثقة الشعب.

ولكن الشعب لم يكن سخياً بمنح ثقته لها جزافاً، او دون تروٍ وتمحيص لجدية تلك الاحزاب واخلاصها لقضيته وثباتها في المواقف.

واثناء مسيرة تطور الحركة الوطنية العراقية، شهدت احزابها ومنظماتها، كلاً او جزءً، فترات غير قليلة من التعثر والضياع والانحلال . الا ان ما شهدناه مؤخراً، ليس ازمة تلك الاحزاب فقط، بل ما يستطيع رؤيته الوطنيون الواعون، بمختلف اتجاهاتهم، وهو حالة الضياع والتمزق الراهنة بدرجة لم يعرفها تاريخ الماضي الذي تحدثنا عنه. اذ ان التمزق والضياع السياسي، وازمة الثقة، تشمل جميع الاحزاب والمؤسسات السياسية، حاكمة ومعارضة، كردية

وعربية، ماركسية واسلامية، قومية وليبرالية. ولعنات الكل تنصب على الكل.

في هذه الحقبة الاستثنائية بمأساويتها، تزداد الحاجة لأن نهتدي بالحكمة الشعبية القائلة: " ان تشعل شمعة خير من ان تلعن الظلام."

فلنبحث حتى عن بصيص ضوء شمعة، عقب لعن الظلام. وان ما يشجع الامل في العثور على بصيص ضوء، يجتاز على هذاه الضياع والتمزق، حقيقة ان بعض الاحزاب والحركات والشخصيات، صارت مؤخراً، تشعر بضغط المطالبة بالتجاوب مع الاتجاه السليم في الحركة الوطنية، بعد مسيرة في طرق الخطأ والضلالة التي كانت موضع الأسف والدهشة، قبل ان تكون موضع الاستنكار.

ولكي لا يظل الامر محصوراً في اطار العموميات، فلا بد من توضيح معالم هذه المطالبات التي اخذت تفرض من القاعدة في الغالب، على قرارات الاحزاب وصحافتها وندوات تجمعاتها: انها المطالبة بالاقرار بان معركة الشعب،لا تحلها الا قوى الشعب المناضلة، ولا يصح ارتهان قضيتنا الوطنية ونضالنا من اجل الديمقراطية، بقوى خارجية، لا تريد لها الخير اطلاقا، بل تبغي مصالحها الجشعة اولاً واخيراً.

انها المطالبة بالاقرار بأن معركة الشعب، هي داخل وطنه، وان قوى النضال يجب ان تنتظم وتصطف هناك، والاقرار بان الاحزاب الوطنية التي هاجرت خصوصاً، قد ابتعدت عن التأثير في الجيل الجديد المعول عليه.

انها المطالبة بالاقرار بـان الولايـات المتحـدة الامريكيـة، وقـوى الاستعمار العـالمي الاخـرى، تحتفـظ، رغـم المتغيرات المسـتجدة، بطبيعتها الامبريالية الاستغلالية، بل زاد جشعها.

انها المطالبة بالدفاع عن وحـدة الشعب والوطـن وان الشعب والوطـن قـد تكونـا تاريخيـاً، وليـس بمجـرد افتعـالات وطـوارئ استندت الى رغبات ودسائس القوى الخارجيـة.. وبالارتبـاط مـع هـذا المسـار يستقيم ويتعـزز الكفـاح مـن اجـل المسـاواة القوميـة والاجتماعية والتقدم.

انها التأكيد من جديد على ان النضال ضـد العسـف الداخلـي، واضطهاد الحريات، وضد التمييز القومي والطـائفي، ومـن اجـل الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان، هو قضيـة حياتيـة ملحـة، لا يمكن تاجيلها بأي عذر .. وان هذا النضال الملـح لا ينفصـل عـن القضية الوطنية بكل ابعادها، بل يشتد عوده بارتباطه بها.

يمكـن ان نلمس مؤخـراً، الاقـرار، ولـو ضمنيـاً، بالخطـأ والقساوة التي انطوى عليها تأييد بعض تلك الاطراف الـتي نتحـدث عنها، الحصار على الوطـن والشـعب، حـد المطالبـة بتشـديده، ثـم.. مؤخراً فقط، التحول نحو المطالبة برفعه، ولو مع تقييد هـذا المطلـب بالاثقال التي ترهقه وتبطل فحوى المطلب.

ان الشعور بتلك الضغوط المحقة، والتجاوب الاولي معها، كـل ذلك علامات ايجابية . ومع ذلك فهي ليست سوى خطوة واحـدة لا تجدي ولاتكفي لوحدها.

فلماذا ؟

الجواب واضح وصريح، ذلك ان الخطأ والقساوة سببهما، المواقف السابقة، المناقضة لكل التطلعات الوطنية والديمقراطية والانسانية التي اوردناها.

فالدافع لتلك التعديلات الأولية، ان المعارضات الداخلية، في كل الاحزاب الوطنية، تحولت تدريجياً، او هي في طريقها لأن تتحول من اقلية مكبوتة الى اكثرية معبرة.

لكن هذه الاكثرية مشتتة ومغلوبة على امرها، ولا صوت لها. ورغم كل ذلك، فقد كان ضغطها ومطالباتها ونضالاتها المجيدة، في التصريح والضغط بوسائل الكتابة واللقاءات والحوار، هي الدافع لتلك التحولات الاولية، وغير المضمونة بعد، في المواقف الجديدة لبعض الاحزاب والاطراف والشخصيات. ونضيف الى ذلك، أثر الاحتجاجات السلبية: الانسحابات من الاحزاب، وتآكلها الداخلي، الصمت، رفض المشاركة في الفعاليات، اليأس او السخرية .. الخ.

ان الاحزاب والمؤسسات المناضلة، التي وجهت نداءات طيبة الى رفاقها الذين ابتعدوا عنها، لان يعودوا فيقتربوا اليها، هذه الاحزاب مطالبة، بان تقترب وتعود لتندمج مع رفاقها الذين ابتعدت هي بالذات عن طموحاتهم وآمالهم المشروعة، ان تعود الى جمهورها.

والرافعة التي يمكن ان تنقلها مجدداً الى هذا الموقع الصحيح، هي العودة للمواقف النضالية: الوطنية والديمقراطية والانسانية،

والتجاوب مع تطلعات الشعب العربي في مقاومة نزعة الهيمنة والاستلاب الغربي - الصهيوني التي تطلع علينا باثواب زاهية.

لايمكن التطلع الان بسهولة، الى مستقبل مشرق قريب ننصر فيه قضيتنا الوطنية والديمقراطية، فدون ذلك معوقات كبرى وربما ستواجه شعوبنا مآس اخرى، ناجمة بالأساس عن مكائد وضغوط اعدائها. ولكن ليس امامها سوى المقاومة. اذ ان إلقاء سلاح المقاومة يعني الهلاك.

ولا تقتصر المقاومة، في هذا المتغير، المعقد على البسالة والصمود وقوة العزم، بل تتطلب العقل وبعد النظر خاصة من جانب الطلائع التي تقودها، وكما قال الشاعر:

الرأي قبل شجاعة الشجعان　　　هو اول وهي المحل الثاني

والمطلوب الان هو استدارة كاملة وانعطاف نحو الموقف الوطني.

كثيراً ما نكرر، كلنا، ان الحياة تتغير وان أحكام وقوالب الامس، لم تعد كلها تصلح ليومنا. فلنكن جميعاً من انصار الحوار، بين الجميع، والغاء التحريمات والاحكام المسبقة.

ولكن لا بد من تأكيد اهداف النضال الوطنية والقومية والديمقراطية وترابطها. فان شعار:(وحدة المعارضة). لا يضمن الهدف النضالي المذكور، ولا يوجد مبرر لأي تآس وحزن على عدم تحقيق (وحدة المعارضة). لان الساحات، خاصة في السنوات الثلاث الاخيرة، شهدت تدفق انماط كثيرة من (المعارضين)، وشهدت وحدة

قوى واحزاب وحركات ومؤسسات وشخصيات معارضة لم يعرف التاريخ القريب مثيلاً لها، بتلك السعة، وبتلك الاسماء اللماعة.

الا انها كانت تتداعى سريعاً، ثم تنهار الواحدة بعد الاخرى، لأنها بعيدة عن الجمع بين الهدفين المترابطين: الوطني القومي، وهدف الديمقراطية. ولأن المواقف المقررة اسهمت في ابقاء تلك الاطراف، كقوى ضاغطة في الخارج فقط، بعيدة عن الشعب وعن قوى التأثير الفاعلة في الوطن، ولأنها اعتمدت دعماً خارجياً، بعيداً، بل معادياً لمصالح الشعب.

هذا يقود الى استنتاج ان المؤسسات التحالفية والجبهوية، المتكّونة او المرتجاة والتي لا تضمن الهدف النضالي الوطني والقومي والديمقراطي، بكل ترابطاته، لاتصلح اطاراً للاحزاب والشخصيات والحركات المناضلة، بل المرتجى هو ان تنسحب الاطراف المناضلة الجادة عنها، لتبحث عن الاطار الوطني السليم، الذي يؤطر تحالفها المنشود.

لاخيار ثالثاً، فإما صيانة الوجه النضالي الواضح، او الانهيار تحت وطأة تلك المؤسسات التي لاتلبي اهداف النضال.. هذا اذا شئنا تجنب الاثقال والصراحة في الوصف السلبي.

* * *

من بين المحاور التي يدور حولها النقاش، مدى ونوع العلاقة مع القوى الخارجية، وخاصة موضوع الدعم المالي للمعارضة.

واضح ان ذلك الدعم يعبر عن حاجة ماسة معترف بهـا. فـلا احد يجهل متطلبـات التفـرغ السياسـي والمعـدات وأجهـزة الاعـلام المتطورة. وبالطبع يصعـب تصـور العمـل السياسـي الآن، بالاكتفـاء بمقدرات الامس، التي كـانت تعتمـد الأسـاليب البدائيـة في الطباعـة والنشر، باعتماد الاحزاب على الدريهمات الشحيحة، وكثير منـا عاشوا تلك الايام العسيرة، لكنها المشرفة.

والاحزاب التي بلغت الثلاثين، او تجاوزت الستين من عمرهـا، تصلب عودها من لبن الشعب النظيف.

وعلى هذا المحـور، يطـرح ايضـاً السـؤال بوضـوح وبحـدة: لمـاذا نناضل الان؟ مع من وضد من؟ واخيراً:

كيف نحافظ على نقاوة صفحة النضال الوطني والقومي؟

بعد تلك التساؤلات الهامة يذكر ان تساؤلات اكـثر وضوحـاً، طرحت في صحافة جميـع المنظمـات السياسـية والجهـات المستقلة، كما في الاروقة السرية ايضـاً. وكلهـا تطـالب " ان تعـرف مصـادر المالية، من اين تأتي وكيف تصرف؟".

الاجابة لدينا واضحة، ليس بها اي غموض. الاستفسـارات غـير محيرة، ولا تتطلـب ابحاثـاً نظريـة او تقديـم مذكـرات، او اللجـوء الى استفتاءات داخلية.

فالاحزاب والقوى والشخصيات الجادة في النضال، لصالح قضية الشعب الوطنية، مطالبة كلها بأن تمزق الشيكات المشـبوهة، وفواتـير الارصدة الممدودة بسخاء اليها.. مطالبة ان تعود لمد اليـد للشـعب

المحاصر الجـائع اولاً، ولرفـاق النضـال الذيـن يكونـون جـزرات هنـا وهناك في بلاد الغربـة، كـي يقتنعـوا سياسـياً اولاً، وعاطفيـاً ايضـاً، بـأن يتقـاسموا والاحـزاب المناضلـة خـبزتهم وحليـب اطفـالهم واحفادهم، ومطالبة بأن تمد اليد فقط للجهات الـتي تدعـم بنزاهـة وحياد ذلك النضال العادل المعلن.

وحين تصـدق النوايـا، تهـون وتكـثر التضحيـات، كمـا كـانت بالامس

* * *

يمر شـعبنا الآن بظـروف صعبـة ومأسـاوية، نـدر ان مـر بمثلهـا سابقاً.. وهذا ما يشترك الكل في وصفه، والتألم منه.

ليس المطلوب التألم فقط، بل البحث عن المخـارج والحلـول. من هنا اهمية الدعـوة الى الحـوار واللقـاءات بـين الخنـادق النضاليـة المتضاربـة بـدلاً مـن التطـاحن والمواجهـات. وتسـتطيع الشـخصيات والمنابر المستقلة الجادة، والاطـراف الصديقـة ان تلعـب دوراً نافعـاً في المبـادرة لهـذه الدعـوة وتحقيقهـا. فالشـعب المنكـوب لايسـتطيع، في الظروف المأساوية، ان يكون حكماً على الخلافات بـين الاحـزاب والفـرق، ولا علـى مناظراتهـا ومنافسـاتها فهـو يحمـل الجميـع المسؤولية. وبدلا من اليأس من الجميع، فلتتحد المواقف التي يرحب بها الشعب، عند التقاء الصف الوطني. فلا نهايـة للتطـاحن المسـتمر، خاصة بين فرقاء الفصيل الواحد، سوى انهيار الجميع.

ودفاعا عن القضية المشتركة: الوطنية والديمقراطية، يمكن التهاون تجاه الظلم والغبن الذي يلحق شخوص المناضلين، سواءً داخل مؤسساتهم ام في الحركة الوطنية عامة.

من التقاليد المعروفة سابقاً في كل التنظيمات السياسية، الحماس والتعصب للموقف في الخلاف الفكري.

لكن جيلنا، رحب، مع بعض التوجس، عند مطلع الخمسينات، حينما طالعنا، ونحن في سجون العهد البائد، الادبيات الصينية، التي فيها شعار: "لتتفتح مئة زهرة، ولتتناقش مئة مدرسة!" استغربنا هذا الشعار الجديد علينا، ومر بنا مثل طيف حلم وردي. وفي التصور أنه شعار صحيح، يفيدنا اليوم أيضا.

الحركة الوطنية العراقية وتيارها الجديد الصاعد

شهدت مسيرة تاريخنا العربي، الإسلامي طيلة قرون طويلة، أنماطاً كثيرة من حركات المقاومة والنضال من أجل التحرير والتغيير والتقدم الاجتماعي. وكانت تنمو وتتصدر أحزاب وحركات لتندثر وتنمو وتحتل المساحة غيرها، والجميع يتركون بصماتهم على هذه المسيرة التاريخية.

إن الشعوب والحكومات والأحزاب، والشخصيات تتعلم من خبرتها، وهي لاتدرك الحقائق عادة إلا بعد التجربة، أي بعد فوات الأوان.

غير أن المناضل المسؤول، والمفكر بصورة خاصة ملزم بأن يصوغ الأهداف والتطلعات والأماني،استناداً على الخبرة المحققة، مختزلاً بذلك التضحيات والآلام والإخفاقات المتكررة.

ولابد لقوى النضال،أحزاباً أو حركات، أو شخصيات، أن تعالج قبل كل شيء إمكانات نموها، ثم دواعي واحتمالات فنائها الداخلي، خاصة عند الأزمات والمنعطفات الحادة، فيما يتعلق بمضمون واتجاه نضالها. فتلك أخطر قضية تواجهها.

الحديث يقصد به أحزابنا الوطنية العراقية، وكذلك الحركة الوطنية العراقية ككل. فتلك الدواعي والاحتمالات للفناء الداخلي، ليست مفترضة، وليست تصورات، بل هي الخطر الداهم الذي ينبغي مواجهته اليوم.

أما نداءات وإعلانات اليأس، والاعتزال، فهي تصب في مجرى الانسياق للهاوية التي يطلب إلى الجميع الحذر من بلوغها، وبالطبع نحن نميز بين الاستقلالية عن التحزب التي هي طبيعية وممكنة، وبين الاستقلالية عن النضال والمقاومة، التي هي الواجب الحياتي، ومغزى وجود الإنسان الجاد في الحياة.

* * *

إن محتوى واتجاهات المعارضة، هما المقياس الرئيسي لتحديد وزنها، ومستقبلها فلم تعد اليوم توجد معارضة عراقية واحدة، من ناحية المضمون والاتجاه.

وفي الواقع، كان للمعارضة العراقية، في نهاية السبعينات خصوصاً، وفي مطلع الثمانينات وزن كبير ومؤثر.. فقد كان اتجاهها الوطني والديمقراطي والإنساني، هو الواضح والغالب وهذا

ينطبق على أغلب القيادات التاريخية المعروفة.

إلا أن تحولات تدريجية غيرت الصورة، ثم جاء الموقف من حرب الخليج الثانية كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ ثم الحصار على العراق، قلبت الصورة تماماً. أي بعد مغامرة العراق باحتلال الكويت، ثم تصميم الغرب على تدميره بشن الحرب العدوانية.

إن أغلب تلك القيادات قد تحولت إلى مواقف هزت القناعات الشعبية بمصداقيتها وبعدالة موقفها. وكان ذلك واضحاً حينما أيدت تلك القيادات، أو بررت الحرب بذريعة تطويق النظام العراقي، ثم أيدت بحرارة الحصار على العراق وطالبت بإحكامه وتوسيعه ودعمت الإجراءات للنيل من الاستقلال الوطني وتجزئة البلاد، ووافقت على وضع نفسها تحت الوصاية الأجنبية لمراكز القوى: الولايات المتحدة والغرب أولاً، وهذه أخطرها، ثم إيران ثانياً وكذلك بعض الدول الإقليمية والمجاورة.

إن تلك القيادات عملت بمنطق غريب على تهديم قسري لوحدة الواحد.. فالحرب التي أرادتها الإمبريالية لتدمير العراق، أصبحت حربين.. حرباً مطلوبة ومرغوبة قلباً وقالباً، بأمل الانتهاء منها إلى "بديل ديمقراطي في العراق"، وأخرى يراد شكلياً الوقوف ضدها للابقاء على "المظهر الإنساني."

والحصار صار حصارين: الأول مطلوب ومرغوب "لخنق النظام" والثاني جرت المطالبة اضطراراً بإنهائه، بعد اتضاح موت الناس جوعاً، وتحت ضغط قواعد تلك القيادات التي اكتشفت

فجأة، "أن الحصار على العراق يقوي النظام."

أما الوطن فصار ثلاثة أوطان، ولامانع من أن يكون أكثر، وطن يتقسم قومياً وعنصرياً وطائفياً.. وبخطوط طول وعرض كيفية وبمناطق آمنة وأخرى غير آمنة، يرعاهما عدو الأمس:الامبريالية والرجعية العالمية، وحليف اليوم الجديد الذي أطلق عليه اسم "الشرعية الدولية."

وهكذا فالوطنية أيضاً وطنيتان.. وهلمجرا.

إن الموقف يتجاوز حالة عرضية أو آنية، بل يتعداه إلى ضرورة إمعان النظر بمصير تلك القيادات وأحزابها أولاً، ثم إلى طابعها المقبل: مناضلة من أجل التغيير أم تائهة مرتهنة؟

لم تعد القيادات الوطنية التقليدية، طريدة النظام العراقي فقط، بسبب نضالها من أجل الديمقراطية والأهداف الوطنية وحقوق الإنسان، بل إنها صارت أيضاً طريدة الشعب العراقي الكادح الجائع المحاصر الذي انحازت تلك القيادات لجوعيه، إنها طريدة الوطن الذي انحازت لقاصفيه ومطوقيه ومقسميه. ولاتطمس حقيقة تلك المطاردة العادلة من الشعب ومن الوطن، وجود مليوني عراقي، أو أكثر أو أقل، يزعم أنهم قالوا: فلتأت أمريكا، أو حتى إسرائيل لتنقذنا من جور النظام.. فهذه الاستغاثات اليائسة، إن صحت ليست سوى علامة من علامات المأساة المحزنة، وهي لاتصلح نبراساً للمناضلين الجديين، ولاتصلح متراساً يحتمي وراءه المتحولون.

إن غاية المطاردة الشعبية والوطنية للقيادات، أنها تبحث عمن سيتصدر نضالها المرير العادل، لا الاستخذاء للأعداء. وتتجسد في هذه المطالبة، أو المحاكمة، مأثرة تلك الأحزاب طيلة أكثر من ستة عقود من النضال المخلص وأجيال المناضلين الذين ملأوا الدنيا بمثلهم وتضحياتهم. وكذلك مأثرة جيلنا المعاصر الذي يرى بألم غالباً، وبلا مبالاة أحياناً، المصير المأساوي لتلك القيادات.

تتأتى حماستنا في الضغط والمطالبة والمحاصرة لتلك القيادات، من حقيقة أنها لاتمتلك فرمانات وراثة تلك المسيرة النضالية الطويلة الباسلة، ولأن الاتجاه الوطني المناضل، الضاغط يضم الكثرة ممن كانوا رموزاً مشرفة فيها، وخاصة عند نكسات الحركة الوطنية.

لم تبق الساحة العراقية خلواً من الاتجاه الآخر في المعارضة. ويدور الحديث هنا عن المعارضة الوطنية التقليدية، بتياراتها المعروفة شعبياً وعالمياً.

فقد برزت في ذروة الأزمة، محاور وعناصر وصحف، عبرت عن الاتجاه الوطني، الذي شمل جميع الأحزاب والحركات الوطنية، دون استثناء، مع فوارق واضحة في وزن الانقسامات داخلها.. إضافة إلى الدور المتعاظم لشخصيات وطنية مستقلة معروفة شعبياً.

وتلقى هذا التيار، دعماً من بعض الأحزاب والقيادات العربية، ومن كثرة من الكتاب والأدباء والفنانين المعروفين على نطاق العالم العربي.

إن هذا التيار، لم ينتظم في أحزاب، ولا في محور واحد منسق، بسبب استمرار الكبت في الداخل وظروف المهجر الصعبة، ولأنه

بدون جهات مقتدرة تدعمه بشكل ثابت وخاصة في الجوانب الإعلامية.

لهذه الأسباب فإن الدعوات لتأسيس مرجعية، أو مركز لهذا التيار، هي دعوات مستعجلة وغير واقعية. ولكن التنسيق واللقاء بوسائط مرنة هي من الأمور المهمة لتقوية تأثيره. فالآمال الكبيرة تبدأ بأعمال صغيرة بسيطة تبدو تافهة أحياناً.

وهو يتجه نحو النمو عموماً، بينما تضعف وتتشقق وتتصارع فيما بينها كل القوى المعارضة الأخرى خاصة تلك التي تجاوزت الضمير الشعبي، ووضعت نفسها تحت المطرقة الغربية.

* * *

يكثر الحديث الآن، عن الدعوة والترويج للعقلانية، كنهج في النضال السياسي. وبالطبع لايسع المطلع على هذه الدعوات إلا أن يرحب بها متطلعاً إلى انعكاس مصداقيتها وجديتها في السياسات المطبقة.

لكن الذي يطغى في الخطاب السياسي، للحاكمين والمعارضين، ومن أجهزة إعلامهم المطبوعة والمسموعة والمرئية، أسلوب آخر.

فهذا الأسلوب يتسم بالإطناب في إظهار مساوئ الخصم ومسؤوليته في تردي الأوضاع، والولع بالاتهام والمحاكمات والإدانات، وبإصدار الأحكام بأثقل مايمكن. إن الولع بهذا النوع

من الخطاب السياسي، صار لازماً للجميع كما يبدو. ومن يتخلّف عن الركب هذا، فهو معرض للإدانة ومقصر بل متواطئ أيضاً.

لايمكن توزيع المسؤوليات بالتساوي بين الحاكمين والمعارضين في أخطار السير في هذا النهج المؤذي.. فالحاكم، بما يملكه من مفاتيح الحل والمبادرة للرجوع عن الطريق الخاطئ، وإنعاش الحلول لما يطالب به الشعب تبقى مسؤوليته هي الأولى وخاصة فيما يتعلق بإنهاء قمع المخالفين السياسيين في الرأي وفي استمرار فرقة الصف.

وحينما تظل فرص الحل السياسي السلمي صعبة وشحيحة للغاية، فإن غرور الحاكمين ومزاودات المعارضين وردود الأفعال السلبية لن تقدم أية خدمة لقضية شعبنا، خاصة فيما يعانيه من وطأة الإرهاب ودمار العدوان العسكري الإمبريالي، وحصاره لتجويع الشعب وإذلاله لما يقرب من خمس سنوات مضت.

وأرى ضرورة تركيز النقد والمطالبات والضغوط، الآن، على مسؤولية التضحية بوحدة الصف الوطني، أو في التواني عن تجديد الدعوة لها، والتضحية بالديمقراطية، أو إرجاء الاستجابة لمارساتها، أو التضحية بوحدة شعبنا ووطننا، وباستقلالنا في حل مشاكلنا الوطنية.

إن تقديم خدمة لأبناء شعبنا، في مأساتهم الراهنة، وإن مايفيد قضيتنا الوطنية، هو أن يعود الخطاب السياسي للجميع داعياً إلى، وعاملاً من أجل وحدة الصف الوطني ووقف نهج الإرهاب

والملاحقات، وتطبيق الديمقراطية، حقوقاً وممارسة وقيماً إنسانية،ومجمعاً على النضال الموحد من أجل إنهاء الحصار على العراق والذي عدّ كأكثر أسلحة الدمار الشامل بشاعة.. ومجمعاً أيضاً على رفض اللقاء مع أعداء شعبنا في تحقيق أي من هذه المطالب العادلة، معرضاً عن ساعات الصفر التي يحددونها كوعود ومواعيد متلاحقة للتغيير في العراق.

إننا نرى أن مسؤولية الوطنيين من كل الاتجاهات، هي أن يحرصوا على الحفاظ على موقفهم المستقل، وعلى قدرتهم على المبادرة في تقديم الحلول الصحيحة والواقعية، ولعزل الاتجاهات السلبية في الصف الوطني.. وأن يسعوا لإعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس جديدة سليمة.

ومن المعروف أن أياً من تلك المهمات صعبة وأن فرص التوفيق فيها ضئيلة، في الظروف الراهنة المعقدة للحركة الوطنية. ولكن الإخلاص والمأثرة، يكمنان في شق الطريق في هذا الظرف الصعب.

* * *

إن المعارضة الداخلية في الأحزاب الوطنية، اشتد ساعدها وتعددت منابرها خاصة في السنوات الأخيرة.

كما صارت الشخصيات المستقلة، بما تملكه من حرية أكبر في التفكير والمبادرة، تلعب دوراً متزايداً في تأثيراتها، فيما كانت بالأمس تعاني من خفوت أصواتها إزاء الدور المقرر للأحزاب.

وقد أوضحت مجريات الأحداث، وخاصة قبيل وأثناء حرب الخليج الأخيرة، بأن هذه المعارضات، تتكون من عناصر واتجاهات غير متجانسة، سرعان ماتفككت لتتوزع من جديد على محاور سياسية متعارضة في الأهداف والسبل.

ولتحديد معالم واتجاهات هذه المعارضات الداخلية الوطنية، لابد من القول أنها أسفرت عن اتجاه أو تيار فكري وسياسي وطني، تجنب بثبات ووضوح رؤية، أن يكون حزباً جديداً، أو منظمة مركزية إلا أنه سعى للتماسك بين عناصره، ومحاوره وتجمعاته بالأشكال المرنة والبسيطة الممكنة التي تؤمن له مقاومة دواعي التفتت وتعزيز ممكنات الاستمرارية والتوسع.

إن مأثرة هذه المعارضات الداخلية، أنها أجبرت مؤخراً، قيادات بعض الأحزاب على التراجع، حينما اضطرتها أن تعدل، ولو شكلياً في سياساتها. فتحولت من تأييد الحصار الجائر على العراق، والمطالبة بإحكامه وتوسيعه إلى مطالبة بإنهائه!

وكذلك مايتعلق بإعلان قرارات جديدة بالانسحاب من مؤسسات "المعارضة" التي يرعاها الغرب.

وبالطبع يترتب على هذه المعارضات الداخلية، مواصلة الضغوط وإحكامها لحمل تلك القيادات على الكف عن الرياء والمخاتلة السياسية وصولاً إلى هدف عزلها وإحلال قادة مخلصين مكانها.

إني مع تأكيدي على المسؤولية المحددة للهيئات والأفراد، عن الأخطاء فإني أعتقد كذلك، أن أخطاءنا هي أخطاء وعثرات جيلنا أيضاً. ليس جيل الشيوعيين وحدهم، بل كل المناضلين من أجل

الحرية والتقدم والتغيير، من البعثيين والقوميين والإسلاميين والليبراليين، من العرب والأكراد وممثلي الأقليات القومية.. الذين تتطلب تطورات الحياة، وضغوطها وتحدياتها، بإلحاح، أن يتجددوا جميعاً، فكراً وممارسة وبرامج. ونحمل بعض الأمل، في أن يقترن النشر والحوار عن الخلافات، بالبحث الجاد عن عمل ومناهج مشتركة، فقد ينظر العراقيون، المتطلعون الآن إلى الخبز والدواء والأمان والاستقرار والتآخي، إلى حملات الفضح والاتهامات المتبادلة بين الأطراف السياسية، بلامبالاة. وهم يعرضون عن الجميع، وقد يلعنون الجميع.

والمأثرة، أن يقدم لهم المخلصون، الخدمة المطلوبة، وهم متحدون. فالجهد المخلص، ووسائل الإقناع استناداً إلى تحفيز الإرادة الحرة للمناضل، والصبر في المعالجة والاستناد إلى حكمة ومواقف بسطاء الناس.. كل ذلك دون شك الهدف المنشود في بلوغ وحدة الصف الوطني.

وحينما تستطيع محاور وشخصيات وقوى التيار الجديد، الذي حافظ بثبات على محتواه النضالي الوطني والديمقراطي والإنساني، أن تؤكد وتوسع فعالياتها على الساحة العراقية، فإنها تواجه ضرورة التحصن مسبقاً، تجاه دواعي الضعف والتفتت والتشققات برفضها السلبية والابتزاز السياسي والتسرع. حينذاك، يمكن أن يزدهر أمل الحركة الوطنية العراقية، في وجود أكثر من محور فعال يقدر أن يتعامل بالمرونة المطلوبة ومخاطبة جميع الأطراف المؤثرة على الساحة الوطنية والعربية والدولية.

الديمقراطية في الأحزاب... بين التغيير والردة

حينما تبذل الجهود لإنضاج الأبحاث والدراسات الهادفة لبلورة مهمات شعوبنا العربية، والأمة العربية كلها، في الميدان الوطني والقومي، يترتب علينا لاحقاً، أن نستكملها في البحث عن أدوات تحقيقها، وخاصة مايتعلق بأدوار الحكومات والمنظمات والهيئات والشخصيات التي يناط بها ذلك.

وهذا يقودنا أيضاً، إلى أن نولي الأهمية ذاتها للعوائق والمشاكل التي تعترض أداءها، وخاصة مايتعلق بمدى توفر الديمقراطية في هذه الأطراف، وتحديداً بالضمانات التي يمكن بلوغها لحرية الرأي والرأي المختلف.

يمتد الموقف من حرية الرأي، والرأي الآخر، في المجال الشخصي، مروراً بالمؤسسات والأحزاب، وانتهاءً بالمجتمعات .

والدول والهيئات الأممية.

ويتركز البحث هنا، في مجال تصارع الآراء داخل المنظمة السياسية الواحدة، وبين المنظمات المختلفة.

لابد من التوقف، ابتداءاً، عند حقيقة أن مايعلن ويقال عن حقوق الإنسان، وحرية الرأي، وحق الاختلاف فيه، والمكانة المتزايدة لهذه الحقوق والحريات، لايطمس وقائع استمرار، وحتى التفنن في القمع بالوسائل القديمة المعروفة، أو بوسائل أخرى، مستحدثة، لتلطيف بشاعة القمع. وكل ذلك يستثير صراع عادل لاتوقف فيه، ضد هذا الإرث الثقيل.

الديمقراطية الداخلية في ظروف القمع

أول مايواجه النضال الشعبي ومنظماته السياسية، من مؤثرات داخلية، هي ظروف القمع السياسي التي تكاد تصيب جميع تلك المنظمات، بدرجات متفاوتة، وبنتائج مختلفة نسبياً.

ومايميز حالات القمع الراهنة، أنها اقترنت، في كثرة من البلدان، بالهجرة الشاملة إلى الخارج، ومايخلقه ذلك من ابتعاد عن التماس بالواقع الشعبي، والارتهان للصراعات الدولية والإقليمية.. إضافة إلى مايتركه، من تأثير كبير على برامج وتطلعات المنظمات المعنية.

وليست قليلة الحالات التي نرى فيها تطبيع المنظمة المهاجرة على أمراض المهجر، وبصورة فريدة لم تحدث سابقاً، بهذا النطاق الشامل.

ويتصل القمع السياسي، .واضطهاد الرأي، في كل بلد، بصلة وثيقة، بمدى توفر الديمقراطية الداخلية، وحرية الرأي في المنظمات السياسية الحاكمة والمعارضة في ذلك البلد.

فالقمع والملاحقات، تعطي مباشرة تأثيراتها السلبية، على الأوضاع الداخلية، لتلك المنظمات، وبصورة خاصة التي تضطر لولوج طرق العمل السري. ومعاناة الحرمان المادي والمعنوي، والتشرد والدعايات المحبطة.

ولايمكن بحال، عزل التأثيرات السلبية للكبت، واضطهاد الرأي، على المغالاة والتطرف، في ردود الفعل، لدى تلك المنظمات الواثقة من عدالة قضيتها، وماينجم عن ذلك من تكريس معتقدات وتقاليد، تبيح لها تضييق الخناق على حرية الرأي بداخلها، وحتى اللجوء للعنف الشرس أحياناً، ليترسخ فيها، جيلاً بعد جيل.

ويمكن أن نعثر على حالات، هي في غاية الغرابة والتناقض، كما تبدو. فنجد مثلاً، أن حزباً ثورياً مضطهداً، أو مشرداً خارج وطنه، يضطهد هو الآخر، وبقساوة أعضاءه ومناضليه، ويشردهم، فهو فريسة ومفترس في آن واحد.

وهذا الحزب، الفقير إلى المال، والضعيف الإمكانيات، لايتورع حتى عن تجويع عناصره، بسبب الاختلاف في الرأي.

وتنتشر في مثل هذه الأحزاب أورام سرطانية، كنا لانلحظها إلا في الأحزاب الحاكمة والقابضة على زمام السلطة.

حزب التغيير وحزب السلطة:

في الأحزاب الحاكمة، كثيراً مارأينا تحول حزب الثورة والتغيير، إلى حزب سلطة، بعد تسلمه الحكم، وأحياناً سلطة غاشمة. ومن ثم التهمت السلطة الحزب وثورته.

وعموماً فإن الأحزاب الحاكمة في غالبية الدول الاشتراكية السابقة، التي انهارت، كانت أحزاباً شعبية راسخة الجذور، كما بدت. لكنها، وبسبب، من بين أسباب كثيرة، استحواذ نزعة السلطة فيها، والتنكر للديمقراطية المعلنة في برامجها، وتحوّلها من حزب الرفض والتغيير والتجديد، إلى حزب المحافظة والجمود، فقد تداعت بسرعة غير متوقعة.

فتلك الأحزاب الشعبية، مارست الطغيان باسم الأكثرية، ضد الأقلية. وسبب هذا الطغيان فقدت الأكثرية، السلطة التي نطقت باسمها، وصارت بالنتيجة تحكم لصالح أقلية جشعة أصغر تمثيلا.

* * *

ويمكن أن نلاحظ حالات كثيرة، وخاصةً في بلدان العالم الثالث، حيث تفتقر الأحزاب السياسية إلى رسوخ تقاليدها الديمقراطية، اعتماد الوراثة في قيادة الأحزاب الحاكمة.. وحتى في بعض الأحزاب المعارضة، أو من هي خارج السلطة.

ففي أحزاب حاكمة تمتلك برامج للتحرر والإصلاح، في

الهند والباكستان وسريلانكا وبنغلاديش. وغيرها، تولى قياداتها، زوجات أوأبناء قادتها، الذين ماتوا أو اغتيلوا، رغم عدم كفاءة الكثير من الوارثين للقيادة. وربما يكمن في تفسير هذه الظاهرة، التقدير الجماهيري لدور القادة الراحلين.. ولكنه على كل حال، دليل على هشاشة الديمقراطية في تلك الأحزاب.

كما تؤكد هذه العثرات، حقيقة أن خير القادة الحزبيين، هم ليسوا الذين يقودون أحزابهم، بجدارة فحسب، بل اولئك الذين يحرصون على تأهيل صف مناسب من ملاك القادة الذين يتولون القيادة بعد وفاتهم، أو عند شيخوختهم.

المشروعية الثورية... الديمقراطية وحقوق الإنسان

تزداد على النطاق العالمي، أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان، وتزداد أيضاً الهيئات التي تحشد الرأي العام، دفاعاً عن شرعيتها. كذلك الأمر بالنسبة إلى أشكال التنظيم الجماهيري، اللاحزبية المعروفة.

لكن من مآسي أوضاع عالمنا العربي، أن مهمات رعاية حقوق الإنسان، ترتهن غالباً، إما إلى الحكومات أو إلى الأحزاب. ومؤخراً، صار ينخرط في عداد رموز هيئاتها، القادة الذين اختلفوا مع أحزابهم.

وبالطبع ينبغي أن يتوجه حد الإدانة أولاً، إلى الحكومات التي سوّغت لنفسها إقامة هيئات الدفاع عن حقوق الإنسان في الوقت الذي لم تتورع فيه جهاراً أوسراً، عن انتهاكها في بلدانها.

فكثيراًماتبرر تلك الحكومات، خاصةً التي تسبغ على نفسها صفة الانقلابية الثورية، تجاوز أو انتهاك الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحت واجهة "المشروعية الثورية". متخذة منها شعاراً يبيح لها تخطي سن الدستور وإعادة السلطة إلى الشعب معبراً عنه بإرادته التصويتية الحرة وفي أجواء الديمقراطية.

وكثيراً ماتبدأ تلك الحكومات بتبرير هذه الأوضاع الشاذة بالحالة الانتقالية المؤقتة، لكنها تظل ترتاح لها لعقود من السنين.

إن الإيمان بحقوق الإنسان، ينبغي أن يسمو فوق الموقف السياسي المتحزب. ولايصح بالطبع، وضع ذلك الحاجز الفاصل، أو التضاد، بين السياسي المتحزب، وبين الإنساني المدافع عن حقوق الإنسان، معارضاً كان أم في السلطة، بل المفترض الجمع بين الصفتين.

ولكن، ليست نادرة، بل هي كثيرة، الأوضاع التي كانت فيها حقوق الإنسان تطلب الغوث والحماية من تسلط السياسيين وخاصة ممن هم في قمم السلطات.

كما شهدنا بالأمس أن الولع، بتسرب نزعة التحّزب ، التي سرت في كل جوانب النشاط الاجتماعي، قد شوّه فكرة إقامة المنظمات الجماهيرية اللاحزبية، التي وجدت للدفاع عن السلم والتضامن بين الشعوب، والدفاع عن حقوق المرأة والمنظمات المهنية والطلبة والشبيبة وغيرها.

وأصيبت بعض الأحزاب بالمغالاة في الاعتداد بعقيدتها

حينما شرعت حتى بتأسيس الأحزاب المصنعة، إما على طريقة العقلية المخابراتية، بتكوين البدائل المفتعلة، كالمنظمات "اليسارية" المتطرفة، أو بالادعاء بأن حزباً جماهيرياً جديداً قد أملت "الظروف الموضوعية" تكوينه وأن مهمته اجتذاب الطاقات الكبيرة في الوسط المناضل المعين!

لكن هذه الإخراجات المصنعة، خاصة في ظروف الهجرة عن الوطن، تظل قصيرة الأعمار، قليلة الحيلة مضحكة محزنة في آن واحد.

ولانهاية أو حلول لهذه الأوضاع الشاذة التي صارت الشعوب تعيها وتعرض عنها، سوى العودة إلى الإقرار الواقعي والصادق بدور الجماهير وبأنها هي التي تغذّي إبداعات المفكرين الطليعيين، بوسائل النضال، وبأشكال التنظيم التي تنسجم مع تعزيز دور الجماهير وحكمها.

تمويل الحزب

ليس محرماً على المنظمات السياسية، وهي في السلطة أو خارجها، أن تسعى لزيادة قدراتها المادية، التي تساعدها على تعزيز تأثيرها الشعبي، وتسهّل لها تحقيق أهدافها. بل من واجبها أن تضع البرامج المعلنة لبلوغ ذلك.

لكن من خلال هذا المسعى، وفي ضوء تجربة العديد من المنظمات السياسية، تنشأ الضرورة لوضع تحوطات، هدفها صيانة القيم المبدئية والأخلاقية، ولأن توضح القدرات المادية التي يتم

توفيرها، بأيدٍ أمينةٍ، تستبعد من يطمحون إلى التلاعب بها، أو إلى التأثير على المنظمة واتجاهها السياسي بواسطتها.

ويطلب أن تكون الرقابة المالية جدية لاشكلية.

فإذا كانت هناك قاعدة تقول: "إن المال السائب يغري بالسرقة"، فإن التجارب العملية تشير إلى أن إحاطة مالية المنظمة بـ "سرية مقدسة"، يغري أيضاً بالتلاعب بها.

التراث بين الجمود والتجديد

إن الثمن مافي التراث، مافي القديم، هو ضرورة النضال، ضرورة المقاومة، وعدم الاستسلام، وعدم التكيف مع الواقع الفاسد المؤلم، الذي يراد فرضه أو السكوت عنه.

فالتجديد، هو من مآثر السلف وليس بدعة مستحدثة. وهو ينصبّ على إدراك ماتتطلبه الحياة المتجددة دون انقطاع.

وتنعش ظروف المهجر، والابتعاد عن الممارسة داخل المجتمع المعني، اتجاهات الجمود العقائدي والخشية من الجديد، في وقت تتدفق بحيوية روح التجديد والإبداع، وإشاعة الديمقراطية، على النطاق العالمي.

فالاعتزاز بالميراث، وبالمنجزات التي سبق تحقيقها، ينبغي أن لايحجب رؤية قصور الوعي، والانشداد إلى ترديد الشعارات، وتجهيز الصيغ، التي تعالج، بدون جدوى مشاكل الحياة المستجدة، استناداً إلى اقتباسات أو تجارب أخرى، أو الجمود على أحكام تجاوزتها الحياة

واقتضت تعديلها أو تغييرها.

فسبب التهيب من محاكمة أحداث الماضي، ومنها حالات الجمود، أو الوهم الاصلاحي، محاكمة موضوعية وعلنية، أمام الذات، وأمام الرأي العام، فقد تفاجئ الحياة، من اعتادوا صياغة الشعارات الواعدة، المبهجة، التي تنعش مؤقتاً آمال وتطلعات قاعدة تلك المنظمة، بدون الاستناد إلى الواقع والإمكانات، أو حتى خلافاً لمعطيات الواقع، تفاجئهم بخلاف ماوعدوا به.

وسيجد هؤلاء أنفسهم، أنهم تلاعبوا، حتى بدون وعي منهم، بعواطف جمهورهم، عندما كانت شعارات "هز العواطف"، ذات تأثير ساحر ورائجة، وسط جمهور يتطلع لتجاوز إحباطاته، ويرنو إلى المستقبل بأمل وثقة، ومضطر إلى تلقي هذا النموذج المشوّه من "الوعي"، وإلى وضعه على محك التجربة المؤلمة.

ولكن ماأكثر ماتتكرر التجارب الأليمة دون جدوى!

فقد عانى جيلنا كثيراً من تأثير الأوهام، خلال بحثه عن الحقيقة، وجهده من أجل مجتمع الحرية والعدل. وهو لم يتخلص اليوم، من تلك الأوهام، فمثلها وأركانها ماتزال قوية ومغروسة في العقول والتقاليد والآمال الطيبة.. وإن مقاومتها هو الجهد الذي لايمكن أن يحدده زمن.

* * *

لاتستطيع قوى التجديد أن تتحول، بمجرد الرغبات والإعلان، إلى أداة التحول الاجتماعي المطلوبة، مالم تفرز فرزاً واضحاً وسليماً،

بين التراث النضالي السليم، الذي يحسن الاسترشاد بـه من مخلفـات منشئها، وبين ذلك النوع من الإرث المقيت الذي اتسم بخنق حريـة الرأي، تحت راية قدسية المعتقد وعدالة القضية!

فواضح أن التشبث بتلك التركـة المتغطرسـة، تجتـذب حتـى الرافضين، حديثاً لتقاليدها، والنازعين للتجديد، للتأثر بقوة الموروث.

ويتجسد ذلك التأثر، بسمة أخرى، مشابهة، للاعتـداد بـالرأي وتقديسه وتحريم الرأي الآخر. أو استصغاره، وهذا مـايؤدي إلى الاستمرار في المنازعات والتضادات وبالتالي التخندق والعداء.

وماأكثر مانرى تحول الرمـي بـين الخنـادق الـتي كـانت متقاربـة جداً، أو موحدة حتى الأمس، حد التراشق بأسلحة ثقيلـة العيـار مـن قبيل الاتهامات بـ"المروق والعمالة والخيانة". وأن مشاكل التغرب في المهاجر، تزيد أمثال هذه النماذج.

حينذاك ستكون قوى التجديد ذاتها، مطالبة، هـي قبـل غيرهـا، بوقف النار تجاه بعضها، والخـروج عـن خنادقهـا إلى سـاحة الحـوار الديمقراطي، وتقديم النموذج المقبول الجاد في الإصلاح والتجديد.

إن هذه المطالبـة، تستهدف عـلاج أمـراض شـهدها الواقـع، حتى الأمس القريب، واليوم. ومن هنا راهنيتها.

في مبررات الانشقاق والوحدة:

حينما نتفحص تـاريخ المنظمـات السياسـية، نـرى أن الكثـير، إن لم يكن كلها، قد تعرضت لهزات داخلية، غالبـاً ماسببت لهـا انقسـامات

أضعفتها وعرقلت تطور نفوذها في وسطها الشعبي.

يذكر المناضل الفلسطيني عبد القادر ياسين، في محاضرة لندوة (لجنة الدفاع عن الثقافة الفلسطينية)، في ٢/أيار/١٩٩٤.

"أوقع غياب الديمقراطية الداخلية، عن معظم الفصائل، وضعفها فيما تبقى من الفصائل في شرك الانشقاق، رغم الأسباب القوية الأخرى، أو الذرائع التي سيقت لتسويق هذه الانشقاقات:

فتح خمسة انشقاقات، الشيوعي أربعة، الشعبية ثلاثة، القيادة العامة انشقاقان، التحرير الفلسطينية انشقاقان، الجبهة الديمقراطية انشقاق واحد."

أي ١٧ انشقاق في ست منظمات.

إن ابتعاد نقاش الأفكار، عن إطاره الطبيعي السليم، وبلوغه أطوار العداء، ومايؤدي إليه من بعثرة القوى، يقابل بالإدانة عادة، خصوصاً عندما لايكون هذا الصراع متصلاً بالبحث عن الحقيقة، أي: عن الموقف المطلوب في قضايا السياسة والفكر وطرق العمل.

وغني عن القول، أن البحث عن الحقيقة، لايستلزم تحوله إلى صراع عدائي. ولايتطلب، بالضرورة "رؤوساً أينعت وحان قطافها"!، كما هو معتاد في تاريخ الكثير من المنظمات. فطابع الاختلاف داخلي، وديمقراطي وسلمي، لاينبغي دفعه نحو التطرف والعنف واللاعودة.

* * *

كثيراً مانسمع الادعاءات التي تقول، أن الأخطاء والانحرافات، في

المنظمة، بلغت حد تجاوز ثوابتها المبدئية، وبالتالي، استهداف خلق البديل عنها.

وهذه الاستنتاجات عرفت في تاريخ الكثير من المنظمات، وغالباً ماكانت المبرر الرئيسي للانشقاقات، ولتكوين كيانات جديدة موازية للأصل. يضاف إلى ذلك مبررات الانقسام بذريعة إلقاء المسؤولية عن الإخفاق، على القيادات، أو بعض عناصرها.

وفي كثير من البلدان، نلاحظ اليوم، حالات تبذل فيها الجهود، لإيجاد الحلول الواقعية والمقبولة لانقسام الحزب الماركسي مثلاً، وتعدده في البلد الواحد، باعتبار هذا التعدد كان محرماً إطلاقاً!

ومع التطورات الراهنة ازدادت بنطاق واسع، الأوضاع التي يمكن فيها التعامل مع تلك التعددية، بمرونة وواقعية.

ويتعذر بالطبع، الاستمرار في وضع فواصل حادة بين الفرقاء الذين يعتبرون أنفسهم ممثلين للتيار المعني، كأن يكون أحدهما "ثوري" والباقي "انتهازية"، كما كان العرف السابق، الذي يسند بأحكام المراكز الأممية، المعترف بمكانتها.

وتصبح المرونة والواقعية، في مواجهة تلك المعضلات، أكثر تطلباً، حينما تحدث انشقاقات عمودية، تصل حد تقسيم الجماهير المؤيدة للمنظمة الأم في ذلك التيار.

ويمكن ملاحظة أن دفع الخلافات، حد الانشقاق، وبالتالي تسويغ التعددية تبرز غالباً في وسطين متعارضين ظاهرياً، لكنهما يلتقيان في النتائج:

أولهما: وسط العناصر، أو الطرف المعارض الذي يعبّرّ عن الأقلية، حينما ينفذ صبره ويبالغ بالاعتداد بما يراه من صواب الرأي، فيتعجل بالخروج عن إطار الوحدة.

وثانيهما: وسط الرؤوس القيادية والمتنفذة، التي تضيق ذرعاً بمتطلبات الحوار الصعب، الطويل، فتلجأ إلى ماتظنه أقصر الطرق، وتدفع منتقديها والمعترضين عليها لأن "يكوّنوا تنظيمهم الخاص بهم!"

مسوّغات الانسلاخ

إن الانضباط في صفوف المنظمة السياسية ، التي تكافح من أجل مثل عليا، هو أمر يستلزمه الحفاظ على الوحدة، وتحويل البرنامج والخطط إلى فعل.

هكذا ينظر إلى الانضباط. وبالطبع كانت حالات المبالغة في وصف أهميته كثيرة، بل سائدة في الأحزاب، إن ضحية تلك المبالغة هو دائماً حرية الرأي والبحث عن سلامة الهدف، ووسائل تحقيقه.

لكن الخلاف يدور فقط عن مدى وإمكان تجاوز الانضباط جزئياً ومؤقتاً، ليصار إلى استعادة الوحدة.

فهل يمكن السماح بأوضاع تبيح تجاوز الانضباط، ومن ثم خرق ضوابط الوحدة؟

لقد طرحت الحياة والواقع، إمكان هذا الموقف بوضوح وقوة، وحتى لزومه أحياناً.. وذلك حينما صارت براغماتية المنظمة المناضلة، معارضة أم حاكمة، تتجاوز الحدود في مرونتها في التعامل مع جبهات

الأعداء للقضية الوطنية، مما يهدد بالمسخ وحتى النفي الكامل للقضية النضالية من أساسها. أي: الموقف من مصالح الشعب وحرية واستقلال الوطن ووحدتهما. وحينما يعاد النظر بنوايا الأعداء وطبيعتهم. حينذاك تنسلخ تلك المنظمة عن صفتها النضالية، وتقبل بالتعيش على هبات الأعداء مباشرة أو بالواسطة فقد رأينا أوضاع العجب في بعض المؤسسات.. فهي تنجب من جيلٍ واحد، قتلى وشهداء، تسمّروا على مبادئ وطنيتهم الصادقة حد براءات الطفولة.. وقادة أو كتّاب تنكّروا لها باسم "الوطنية والثورية الواقعية!"

لاتكفي بالطبع إدانة هذه التحولات، فالانسلاخ عن تلك المؤسسات ممكن ومفهوم. إلا أن الأكثر أهمية وجدية: كيف سيشق المخلصون طريقهم للنضال المقبل؟

إن الحركات الوطنية، أو المنظمات التي تبرر سلوك هذا الطريق، ستواجه نتائج مأساوية، لايمكن لأي تاريخ مجيد، أو لتعويذة أن تحجب رؤية شبحها. بل المطلوب أولاً، مواجهة الحقيقة الأليمة لذلك الضلال، بكل مرارته، والتصميم على تخطيه بتصحيح صادق، بالعودة إلى نهج المقاومة.

المركزية الديمقراطية:

إن مبدأ المركزية الديمقراطية لايقتصر على الحزب، بل هو صورة للعلاقة في المجتمع المنشود، الذي تطمح له الأحزاب المناضلة في برنامجها ومسلكها العملي.

وصحيح ماقيل أن الذي سقط في تجربة الأحزاب الاشتراكية

الحاكمة، ليس (المركزية الديمقراطية)، بل ذلك النمط من المركزيات المتسلطة، التي هي ديمقراطية اسماً، لاديمقراطية واقعاً .

ومثلها، مثل التحالفات والجبهات الوطنية في تلك الأنظمة. فالذي سقط ليست فكرة التحالف والتعددية الحزبية، بل التطبيق الشكلي لها، ومعارضتها في واقع الحال باتجاه فرض دور الحزب الواحد.

ستظل المركزية، تلاحق كل التكوينات التي يؤسسها البشر. وإن البديل عن المركزية الديمقراطية واحد، وهو: المركزية اللاديمقراطية. فالمركزية والديمقراطية تكمّل الواحدة منهما الأخرى. وإن إلغاء واحدة يؤدي إلى إلغاء الأخرى. فهما ضروريان كمبدأ لتنظيم الحزب ولتنظيم المجتمع. وإحدى المبادئ الهامة في المركزية الديمقراطية هو مبدأ الانتخاب للقيادة، في الحزب كما في المجتمع. فالانتخابات هي من أروع ماابتكره العقل البشري منذ قرون طويلة، لتنظيم حياة الناس.

إن ديمقراطية الإنتخاب، تتطلب الغنى الدائم في المضمون، وتجنب الشكلية. فمثلاً كان من المعتاد والمقبول في الأحزاب، أن تعد الهيئات القائدة العليا، قوائم المرشحين للانتخابات مسبقاً، بوصف ذلك تسهيل ومساعدة لتعريف المصوتين، وخاصة في ظروف السرية، بمن هم أكثر جدارة لتولي القيادة.

وحتى كان يقال أن هذه القوائم تضم "مرشحي الحزب"! وفي هذه الحالة سيترتب على أعضاء الهيئة، مؤتمراً كانت أم لجنة، بمجرد الموافقة على فوز "مرشحي الحزب". كما أن عدم الرضى، أواللوم، سيصيب حتماً من ينافس "مرشح الحزب!"

إن مرشح الحزب، خلال عملية الانتخاب بروح ديمقراطية،

هو من يفوز بثقة الناخبين.

نتحدث قليلاً عن اسلوب انتخاب القيادة.

ان تكوين الرأي داخل اية منظمة سياسية، او غير سياسية، تجاه جدارة الافراد لتولي شؤون القيادة، يحتل حيزاً مهماً من النقاش والخلافات فيها.

فهو يتطلب اضفاء مناخ ديمقراطي، صحي، عند ممارسة الانتخابات والتصويت، على الاراء والمقترحات او القوائم المرشحة لهذه المهمات.

وذلك يعني لزوم استبعاد، بل تحريم، الطرق الخفية والمبطّنة، لتكوين رأي عام مسبّق، خارج الهيئة العامة، المخوّلة بالانتخاب، او ضمن حلقات ضيّقة.

فغالباً ماتتشكل هذه الحلقات الضيقة بذرائع الادعاء بالاسبقية في التأسيس، او تاريخ الانتساب. أي البحث عن "حقوق" متميزة "للنخب المؤسسة"، او بدعاوى ما يطلق عليه " المحافظة على توارث المباديء والتقاليد والخبرة"... الخ.

ان بلورة الرأي والموقف، عبر تلك الحلقات الخفية والمبطّنة، خارج الهيئات العامة، يفسح في المجال واسعاً، امام تعميم انتشار هذه الظاهرة.. وبالتالي توسيع الانقسامات في المؤسسة المعنية، وافساد اجوائها.

* * *

ومبدأ آخر في المركزية الديمقراطية، هو الاستناد إلى قرار

وإرادة الاكثرية. لكن التمسك السليم بحكم الأكثرية، لايمكن أن يطمس أهمية نضال وموقف الأقلية.

فإن الجديد في الحركة وفي التطور، تأتي المبادرة به، أو التنبيه له، من جانب الأقلية غالباً.

ولاشك فإن الجديد النامي، يكتسب قوة القرار، حينما تقتنع به الأكثرية الواعية.. أو تفرض الحياة القناعات على الأكثرية الضعيفة الوعي، بعد معاناة أكثر وبتقديم ضحايا أكبر.

* * *

كما جرت الإشارة مسبقاً فإن المطالبة بالديمقراطية، تطرق جميع الأبواب أي في ميادين الأنظمة والعلاقات الدولية، والمجتمعات والأحزاب السياسية.

وراح حتى أكثر المتشبثين بأنماط القمع والتسلط، يتحدثون اليوم، عن مجاراة روح العصر الجديدة هذه، ولكن المنظمات الجادة، تظل مطالبة بالمصداقية فيما تعلنه، وباقتران القول بالعمل.

نحن هنا بصدد الإشارة إلى النقاشات التي تدور الآن داخل كثير من الأحزاب حول الأشكال الملموسة التي يمكن أن يتخذها التعبير عن حرية الرأي والرأي الآخر. وبالتحديد عن حق الأقلية في ذلك، وموقف الأكثرية والقيادات منها.

وبالتأكيد، لم يعد يكفي الاقتصار على: "ضمان حق الأقلية بالاحتفاظ برأيها". فهذا الرأي يطلب أن تتاح له الفرصة

للتعبير عن محتواه، عن طريق حرية وجود المنابر المتعددة، داخل المنظمة الواحدة، وخاصة مايتعلق بفرص النشر، وسواءاً كان الخلاف يدور حول موقف محدد، أم برنامج كامل. إذ ينبغي أن تتاح الفرصة لإطلاع جمهور المنظمة على الرأي الآخر الموجود داخلها.

وبالطبع ستبرز الحاجة الملحّة للجمع السليم بين إفساح المجال لحرية المنابر المتعددة، وصيانة حرية الرأي من القمع والكيد، وبين رفض النزوع لإقامة التكتلات، ومـاتؤودي إليه من تشققات وتفتت للوحدة، الذي لايقل أذىً عن نهج التسلط والقمع.

إن مرونة وخبرة القيادات، والكادر المجرب، سيلعبان دورهما الواضح في توفير التوازن الصحيح بين ذينك النقيضين.

بين الحوار والاحتراب:

نشهد نماذج كثيرة من انفلات الصراع بين الأحزاب والمنظمات من عقاله، ليتحول من تضاد الأفكار والبرامج التي يفترض أن تتنافس وتتعاون لبلوغ أية أهداف مشتركة يمكن الاتفاق عليها، إلى صراع حاقد دائم، لاتلطّفه حتى الضوابط التي كانت تحكم نزاعات القبائل.

وتشمل النزاعات بين المنظمات التي انتهت إلى حالة انقسام وقطيعة، جوانب شكلية، أو عاطفية أحياناً، كتسميات الصحف والشعارات، وتصل في بعض الأحوال حد رفض التغيير أو التمييز حتى في الكليشيهات والمانشيتات التي تتصدر صحفها.

كل ذلك باسم شرعية "توارث المبادئ"، و"الهيئة العقائدية" وحينذاك لن تقدر أن تفرّق بين شطري التنظيم المنقسم، سوى أن تردفه بأسماء رؤسائه!

تفتت أمام جبهة الخصوم

من المعروف أن كل منظمة سياسية تنمو وتتطور خلال النقاش الداخلي، السليم والموجه والمفتوح. وذلك أحد قوانين حياتها، وخلال هذه العملية تتحقق وحدتها وتقوى.

لكن كثرة منها أنهكتها في الواقع، الصراعات الداخلية العنيفة والمتكررة.. ليس بسبب النقاش والاختلاف بل بسبب كبتهما. إن الاستذكار الدائم لهذا التراث السلبي تستدعيه أخذ الموعظة منه.

ولابد أن ينظر للتأثير السلبي لتلك الصراعات العنيفة، بالارتباط بالأوضاع الصعبة، المعقدة للمنظمة المعنية. علماً أن الأوضاع الصعبة والمعقدة ذاتها كانت في مقدمة العوامل لنشوء وتفاقم صراعاتها.

إن التحوط من مخاطر تأزيم الصراع الداخلي، الذي ينتهي بالمنظمة، بصورة دورية لوضع التمزق، ثم إعادة البناء من جديد، يرتبط بضرورة وعي الاستنفار المضاد في بلداننا، وعلى النطاق العالمي.

ويرتبط أيضاً بضرورة الحذر من تكون حالة تتألب فيها جبهة واسعة من الخصوم الدائمين والمؤقتين لعزلها، وتعريضها لقمع قاسٍ، وماينجم عن ذلك من عواقب تؤثر سلباً على دورها الشعبي.

وغالباً مانلحظ أن القيادات القليلة التجربة، والضعيفة الوعي، أو

العناصر المنفلتة فيها، تستهين بهذه الجوانب الهامة، وسط دوي الشعارات المفرطة بالثورية.

الاعتراض والالتزام:

عندما نقول أن الاختلاف في الرأي هو داخلي، فهذا يعني أنه يشمل بالضرورة المختلفين الذين حملتهم الظروف المتنوعة للوجود خارج منظمتهم، لكنهم ظلوا يمثلون تيارها بأساسياته.

ويمر أعضاء المنظّمة، الذين يلحقهم الغبن، ويجدون أنفسهم خارج صفوفها، بامتحان صعب، حينما يكونون مطالبين أن يتجنبوا اعتبار أنفسهم، قد غدواً خارج إطار الالتزام الذي يصوغ جوهره الإيمان بأهداف التغيير والتحرير.

فهذا الالتزام لاينحصر بالوجود في هيئات يحضرون اجتماعاتها، أو بمراسم مشابهة، بل بالدرجة الأولى، بالوفاء لقضية كرّسوا طاقاتهم، بل حياتهم لها.

وبدوافع تلك الالتزامات يظل شتات المنظمة، أو عناصرها المنشقة عنها، تطمح لاستعادة وحدتها.

لكن الرغبة في استعادة وحدتها، لايمكن أن تتحول إلى درع يحمي الأوضاع السلبية فيها، أو استبداد قياداتها، أو التغطية على عجزها، بل يطلب أن تقترن بتقويم عثراتها، وعثرات كادرها القيادي بالذات، وإعداد الجيل الفتي من الصف القيادي الواعد.

كل ذلك يلتقي بالطبع، ضمن عملية شاملة ومنسجمة للتجديد.

القرار الداخلي والتضامن الخارجي:

يمكن الإشارة إلى اتجاهين في مواجهة تصارع الرأي، في ضوء التمعن بأكثر من تجربة محددة.

الاتجاه الأول، يتميز بالتسرع بالحكم بوصول الخلاف الداخلي، حد القطيعة بين أطرافه، واستساغة تكوين المنظمة، أو الحزب البديل.

أما الاتجاه الثاني، فيتميز بتشبث القيادات بالقديم وتضخيم حكمتها ودورها الريادي، واعتبار الانتقادات الموجهة لسياساتها وإجراءاتها كطعنٍ بـ"العقيدة والمبادئ"، ينبغي أن ينال العقاب والتشهير.

ولإضفاء شرعية أكثر، على هذا الاتجاه الأخير، فهو يجهد لحمل الأحزاب الأخرى، المتقاربة في المنهج، لاتخاذ موقف التضامن مع تلك القيادات، حتى مع أخطائها، وضلالاتها.

ومن المفيد أن نأتي، باختصار إلى إمكانات الاستعانة بالأحزاب الصديقة، القريبة في المنهج، للإسهام في حل النزاعات والخلافات الداخلية.

فقد تسهم هذه "الاستعانة" بتسهيل إيجاد حل معقول لها. وفي ذلك تجارب إيجابية معروفة.

ومع ذلك فقد غدت "الاستعانة" بالأحزاب الصديقة، حالات استثنائية. إذ تجاوزت التطورات الراهنة، الأوضاع التي كانت تصدر فيها الأحكام التي تخص كل فصيل وطني. وذلك ينسحب على المنظمات الأممية التكوين، إلى جانب كثرة من

المنظمات القومية أو الأصولية وغيرها.

فهذه التطورات صارت تؤكد، بمزيد من الوضوح استقلالية الفصيل الوطني. هذا بالإضافة إلى حقيقة أنه لم تعد هناك "مراكز" تمتلك المكانة والقدرة على حل مشاكل الآخرين. فقبل موسكو، انتهى الدور الإشعاعي للقاهرة وطهران وبراغ، وسواها.

لذلك يظل المختلفون، في البلد المعني، وفي الحزب المعني، ملزمين بحل مشاكلهم فيما بينهم، بالدرجة الأولى، وأن يتجنبوا إلقاء أعباء خلافاتهم ومشكلاتهم على عاتق أشقاء وأصدقاء لهم. خاصة وأن كل اولئك الأشقاء والأصدقاء تكفيهم الأعباء الذاتية التي ينوؤن هم بحملها.

الوحدة والمناورات

مما يوفر نتائج إيجابية للحوار بين المختلفين في الرأي، أن يتجنبوا تسطير الشروط المسبقة، فالشروط التي يضعها طرف معين، تقابلها شروط مماثلة أو أثقل يضعها الطرف الآخر. وهنا يصار للدوران في الحلقة المفرغة، ومن ثم تأزيم الخلاف بدلاً من حله. فالتسابق في الاشتراطات هو من متطلبات الدهاء السياسي، وليس النقاش الفكري.

إن أفضليات الحوار بدون شروط مسبقة، هو تأكيد الاعتراف بحرية الرأي والرأي الآخر، وبوجود أطراف وراء ذلك الرأي، مهما كان وزنها.

وبالضد من الاعتراف المتبادل بين الأطراف المختلفة في الرأي،

يبرز الرفض المتبادل بذريعة "الانحراف" أو ماهو أبعد من الانحراف.

* * *

إن استعادة الوحدة، تزداد صعوبةً كلما تقادم الزمن، لكنها تبقى ممكنة، رغم تضاؤل فرص تحقيقها، بتأثير الإقرار بوجود أهداف مشتركة.

فتقادم الزمن يولد التعب من الصراع. وهذا الأخير بالذات، قد يحمل على التفكير بالمعقولية والحلول الحكيمة.

لكن الأخطاء الجديدة، في السياسة، والممارسة، تضاف كعناصر تراكم للمزيد من التأزم والتباعد. خصوصاً عندما تمس تلك الأخطاء المواقف الوطنية والقومية.

وحينما تتوفر القناعات بجدوى الحوار، بين من يختلفون في الرأي، فيلزم النبذ المخلص لأساليب المناورة، كالسعي لتفريق صف الطرف الآخر، وكسب هذا الشخص، أو تجميد معارضة الآخر.

فهذا السلوك، لايمكن أن يقع ضمن أوصاف الدهاء والمهارة السياسية. إنه سلاح ذو حدين، كما أنه يتعذر أن توجد مجموعة منظمة، بما فيها أعظمها نفوذاً، تحتكر عناصر القوة والتماسك والوحدة الدائمة داخلها.

فقد شهد التاريخ القريب تهاوي سطوة أحزاب كبيرة، أممية أو قومية عربية حاكمة، وكثير غيرها، سبق لها أن حققت منجزات تاريخية، وبشّرت بتطلعات واعدة، لم يكن يرقى للثقة بها أي شك.

إن أساليب بعثرة الطرف المقابل، في ميدان الاختلاف في الفكر، عن طريق الاسترضاءات أو مناصبة العداء، لاتناسب المكافحين الجادين، كما أنها ليست ذات جدوى لعلاج الخلاف.

محطات باتجاه الوحدة

يقاس تطبيق الديمقراطية الداخلية، بالحوار الداخلي الجاد، قبل وبعد اتخاذ القرار. كما تتجسد الديمقراطية، في سعة المشاركة في صياغة القرار، ليس في تنفيذه فقط. وإن الحالة المثلى، هي أن يشعر الجميع، ويعترف الجميع بأنهم وراء صياغة القرار.

توضع أحياناً حدودٌ فاصلة بين مشروعية الحوار الداخلي، قبل اتخاذ القرار وبعده. وهذه الالتباسات تنسحب على المناقشات والاجتهادات المتسعة اليوم، التي تبحث عن ضمانات أكثر للأقلية في التعبير عن رأيها، دون أن يعني ذلك وضع العقبات أمام تنفيذ القرارات التي تصب في اتجاه تنفيذ برنامج المنظمة.

إن التسامح تجاه الرأي الآخر، لايعني تخليك عن رأيك، أو استسلامك لآراء الآخرين. بل هو تعبير عن تعايش الآراء وتبادلها.

ولايؤدي الاختلاف في الرأي، وتعدد الاجتهادات، سوى إلى بلبلة ظاهرية ومؤقتة. إذ أن جدواهما أنهما يقودان بالنتيجة، إلى توفير عناصر الوحدة الأكثر ثباتاً، وإلى نموها.

وتغيير الرأي بحرية، وتبعاً لذلك تغيير الموقف، هو حق مشروع وطبيعي من خلال التحاور والإقناع، وليس بطرق القهر والإغراء، كما

تفعل السلطات القمعية، سواءاً كانت حكومات أم مؤسسات سياسية.

إن تعددية الفكر هي واقع موجود في كل العالم، وفي تاريخ البشرية، سواءاً جرى الإقرار بها واحترامها، أم نكرانها ومحاربتها. فالقمع لاينهيها. بل كل مايفعله أنه يحملها على التنكر والتمويه والسرية، حتى تجد منفذاً ملائماً لها.

وجدية وإخلاص المنظمة الهادفة للتغيير، هي أن تفيد من تجارب الماضي القريب القاسية، لتعود فتستبدل أساليب الإدارة والزجر الداخلي، باعتماد الإقناع، الذي يظل هو الأسلوب الرئيسي للعلاقات داخلها.

ومن أوليات احترام الرأي الآخر، هو القدرة الكافية علي سماع الاعتراض والإفساح في المجال للتعبير عنه بحرية، سواءاً بالقول الداخلي، أم بالكتابة المعلنة. وهذا مايوفّر الفرصة لإشراك الشعب وتحكيمه بين المتخالفين.

وترتبط الديمقراطية الداخلية، بمدى المشاركة الشعبية في تلك القرارات. فلايمكن أن تكون هنالك ديمقراطية داخلية حقة، دون مشاركة الجماهير.

تحصل أحياناً أفعال جماهيرية واسعة النطاق دون أن يكون للمنظمات السياسية دور فيها. لكن ماأكثر ماتلجأ المنظمات إلى النطق باسم الشعب، والقيام بفعاليات لاتشارك فيها، ولاتتحرك لإسنادها حتى شرائح قليلة من الشعب.

وتفتقر المنظمات المعزولة عن شعوبها، بدرجات متفاوتة

للممارسات الديمقراطية داخلها. فهي تتصارع وتتفتت دون أن تعرف أحياناً سبب ذلك الصراع.

* * *

الأحزاب بين الإدانة والضرورة

مكانة أحزاب المهجر

إن المرارة التي تخلفها الضلالات والغطرسة المفرزة عن فعاليات الأحزاب وفقدان المصداقية في تحقيق ماوعدت به، لاتضيّع حقيقة أن أدوار التغيير والتقدم الاجتماعي، لايمكن أن تؤديها منظمات مبعثرة أو أفراد متفرقون، مهما أوتوا من حكمة وقوة تأثير.

ولذلك تتزايد الحاجة إلى المنظمات السياسية التي تؤدي تلك الأدوار، بوعي وجدية، وعلى أسس الانتماء الطوعي والعلائق الديمقراطية.

وبصدد البحث عن بدائل، أو إقامة إطارات منظمة موازية، كمخرج للأزمة في حزبٍ أو تيار معين، فإن الاعتراض على ذلك، في ظروف الهجرة، لايقتصر على الناحية المبدئية، بل يشمل ، وبترابطٍ تام، الناحية العملية أيضاً.

إذ أن بلوغ تلك البدائل، أو الإطارات التنظيمية، يحتاج إلى الارتكاز إلى الأرضية الضرورية لها. ويقصد بها الشعب والوطن.

ورحم الله العالم الفيزيائي الكبير، ارخميدس، حينما قال: "اعطوني نقطة ارتكاز وأنا أقلب الأرض."

بالطبع يتعذر على حزب، أو حركة أن تطمع بـ "قلب الأرض". لكن الشعوب حينما تصمم على الكفاح من أجل خيرها وتقدمها وتتحد في ذلك الكفاح، بإمكانها أن تغيّر صورة الأرض، التي تشوّه اليوم، وتعيد لها جمالها الطبيعي.

إن التعجل بإقامة البدائل، أو الإطارات المنظمة، في المهاجر، وبدون نقطة الارتكاز الضرورية لها، يضع التزامات على المبادرين إليها، لاقبَل لهم بها وستفشل بالتأكيد.

لأن "حزب المهجر" لن يفعل سوى أن يضيف إلى الأحزاب "الشحاذة"، رقماً جديداً، أو في أحسن الأحوال، منظمة "شهيدة" جديدة. وقد دللت على ذلك تجربة الأعوام القليلة المنصرمة بنماذج كثيرة للأسف.

والبديل عن ذلك الخيار المحبط، ليس اليأس والانزواء، بل إيجاد الشكل الملائم المؤقت، وصولاً للوحدة الشاملة.. كالعمل ضمن حركة موجهة، تستهدف إنقاذ التنظيم المعين والاتجاه الوطني، ووضعه على الطريق الصحيح. وهذه الحركة تنضجها البدايات المتواضعة كتشجيع اللقاءات المباشرة والحوار في الصحافة والندوات والمنابر الحرة، والنقاش بأساليب تفهمها وتتقبلها أوسع أوساط الجماهير، المعنية أساساً بنقاشات المفكرين.

ويتعين على الذين هربوا من سجنهم أن لايكتفوا بصب اللعنات على ذلك السجن، سيما وأنهم يعيشون في سجن آخر. بل عليهم أن يفكروا متحدين مع نزلاء سجنهم السابق، مع شعبهم، في التحرر من

كل السجون.

وبعيداً عن إسداء النصائح العاطفية، فإن التواضع صفة لازمة لمن يتحملون مسؤوليات القيادة على أصعدة الحكم والتنظيمات المعارضة.

فقد غرس أكثر من منهج عقائدي معروف، في أتباعه، تقاليد التعصب للمعتقد، والإيمان به حد التغزل والدروشة، فأخذ الأتباع يتوارثون تلك العصبية، جيلاً إثر جيل. وصارت الخلافات في الرأي تفتقر عادة لروح التسامح والصبر المطلوب لإعطاء فسحة لتمحيص الرأي الآخر.

إن وعي التجربة في قيادات التنظيمات التي تعاني من اختلافات حادة داخلها، وضمان سلامة أساليب النقاش، والتشبث، حتى بأبسط فرص وإمكانات الحوار الديمقراطي، بين الذين يختلفون في الرأي والموقف.. كل ذلك كفيل بتقوية حصانتها من خطر التفتت والضياع، وكفيل باستعادة وحدتها ومكانتها التي افتقدتها.

وفي كل الأحزاب الجدية المفتتة أو الموحدة، الضعيفة والقوية، ومن كل الهويات: الماركسية والقومية.. الإسلامية والليبرالية، فإن تعزيز الديمقراطية داخلها، وتحفيز الحوار الدائم، يرشد إلى أسلم الطرق للإجابة على التساؤلات المطروحة اليوم بحدة على الجميع: أي حزب نريد؟ وأي تجديد في السياسة والفكر والتنظيم نحتاج لمستقبلنا المرتقب

صدر للمؤلف

ـ دراسات في الجبهة الوطنية . بغداد ، دار الرواد، ١٩٧٦.

ـ صفحات من النضال على طريق التصحيح والتجديد والوحدة. لندن، ١٩٩٤.

ـ حسن عوينة.. ثوري وهب الشعب والوطن حياته. السويد،١٩٩٦.

الفهرست

مقدمة ٥

في الحركة الوطنية العراقية.. نواة صلبة ٩

لجنة الدفاع عن الشعب العراقي في الاتحاد السوفيتي............ ١٦

دفاعاً عن الوطن.. عن قضية السلم ١٨

مناضلون ثابتون .. نرفض المتاجرة بنضالنا ٢٣

ندوة علمية نظرية حول أزمة الحركة الثورية العالمية ٢٩

مهمات قوى التقدم العربية في المرحلة الجديدة ٣٢

التضامن العربي بديلاً عن الانقسام والعزلة ٣٩

المقاومة على الجبهة الفكرية ٥٠

إشكاليات الطائفية والقومية في العراق الراهن ٦٢

الأحزاب العراقية وأزمة الثقة ٧٢

الحركة الوطنية العراقية وتيارها الجديد الصاعد ٨١

الديمقراطية في الأحزاب ... بين التغيير والردة ٩١



هذا الكتاب

ان المعالجات التي احتواها الكتاب تخص العراق، ولكنها لا تحصر نفسها بالخصوصية العراقية. فهي على اتصال وثيق ومفتوحة على اهداف علاج الهم الذي تتألم منه الامة العربية على طول ساحاتها، وبصورة أعم على ساحة العالم الثالث أيضاً.

وهي تبيّن مواقف فصائل الحركة الوطنية ودواعي التخاذل التي ظهرت لدى بعض تياراتها التاريخية، مقابل حوافز المقاومة والصمود فيها.

كما توضح اجتهاد الكاتب في السعي لتبيّن طريق النضال المقبل.

ومما ساعده على ذلك، كونه لايعبر عن فكره كفرد منعزل، رغم عدم ارتباطه بحزب او تنظيم، بل بارتباطه الوثيق بالتيار الماركسي اليساري الذي حافظ على وجهته النضالية الوطنية بروح التغيير والتجديد، وصار جزءً فعالاً وحيوياً من التيار الجديد الصاعد في الحركة الوطنية العراقية.

انها نداء ودعوة للتجميع والنهوض المجدد والمقاومة.

باقر